- الفصل الأول -
التنظيمات المالية الموحدية

أولا- السياسة المالية للموحدين

أ- وسائل تحقيق السياسة المالية الموحدية

١ - الرسائل

٢- الجماعات السياسية والحزبية الموحدية

٣- الجيش الموحدى

ب- شرعية السياسة المالية الموحدية

١ - شرعية الموارد المالية

٢- شرعية النفقات

ثانياً - الإدارة المالية:

أ- الدواوين والدور المالية

١ - الدواوين المالية

٢- دور الإشراف

٣- دور السكة

ب- العاملون بالشئون المالية

١ - أصحاب المناصب الوزارية

٢- العاملون بالوظائف المتوسطة

٣- العاملون بدور السكة

٤- العاملون بالرقابة المالية

٥ - العاملون بالوظائف المالية الصغرى

ثالثاً- الرقابة المالية:

أ- أقسام الرقابة المالية

١ - رقابة التوجيه والإرشاد

٢- رقابة التطهير والإصلاح

ب- مظاهر التجاوزات المالية

ج- طرق كشف التجاوزات المالية والتحقيق مع المتهمين

د - عقوبات التجاوزات المالية

تضمنت التنظيمات المالية في دولة الموحدين [1] ثلاثة أقسام، القسم الأول هو

---

[1] دولة الموحدين(almohads): بدأت دعوة الموحدين عام ٥١٤هـ / ١١٢٠ م على يد المهدي محمد بن تومرت، الذي ينتمي إلى قبيلة هرغة إحدى قبائل المصامدة التي انتشرت في أغلب أراضي المغرب الأقصى، وقد مرت الدولة الموحدية بثلاث مراحل رئيسية، وهي :

- مرحلة التأسيس (٥١٤ - ٥٤١ هـ / ١١٢٠ - ١١٤٦ م):

ففي هذه المرحلة حقق الموحدون أول نصر لهم على المرابطين عام ٥١٦ هـ / ١١٢٢م ثم تتابعت انتصاراتهم عليهم، وفي رمضان من عام ٥٢٤ هـ / ١١٣٠ م توفى المهدي فخلفه عبد المؤمن بن على وتابع جهوده حتى أزال دولة المرابطين من المغرب واستولى على عاصمتهم مراكش عام ٥٤١ هـ/ ١١٤٦م، ومن ثم على كامل بلاد المغرب (حتى تونس وليبيا عام ٥٥٥هـ / ١١٦٠ م) والأندلس (٥٤١ - ٥٤٩ هـ/ ١١٤٦ - ١١٥٤ م).

- مرحلة الازدهار(٥٤١ - ٦١٠ هـ/ ١١٤٦ - ١٢١٣م) :

فقد بلغت الدولة أوجها في عهد عبد المؤمن بن على(٥٢٤-٥٥٨هـ/ ١١٢٩-١١٦٣م) وابنه أبى يعقوب يوسف (٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م) ثم أبى يوسف يعقوب المنصور (٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م)، مع بناء العديد من المدن الجديدة وتشجيع الثقافة والحياة الفكرية. وقد وقعت في هذه المرحلة معركة الأرك عام ٥٩١هـ / ١١٩٥م والتي انتصر فيها الموحدون على الملوك النصارى الإسبان . وفي عهد الناصر (٥٩٥-٦١٠هـ/ ١١٩٩-١٢١٣م) تم القضاء على العديد من الثورات في إفريقية.

- مرحلة الانحلال والانهيار (٦١٠ - ٦٦٨ هـ/ ١٢١٣ - ١٢٦٩ م) :

إلا أن الموحدين تلقوا هزيمة قاسية على يد نصارى الإسبان في معركة حصن العقاب (٦٠٩ هـ / ١٢١٢ م) وبدأت الدولة في الضعف، حيث زادت الصراعات الداخلية على العرش والثورات والأزمات الاقتصادية، مما أدى إلى تفكك الدولة الموحدية إلى دول متعددة، فقد استقل الحفصيون بتونس وإفريقية منذ عام ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ م، كما استقل بنو عبد الواد أو بنو زيان بالمغرب الأوسط وذلك في عام ٦٣٣ هـ / ١٢٣٥ م ، ثم قضى بنو مرين على ما تبقى من سلطة الموحدين ببلاد المغرب باستيلائهم على المغرب الأقصى والعاصمة مراكش وذلك عام ٦٦٨ هـ / ١٢٦٩ م . انظر : البيذق : أخبار المهدي، ص١١ - ٩٤ ، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص ٣٠٥ - ٣٥١ ، محمد المنونى : المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى العصر الحديث، جـ١، مراكش ١٩٨٣ م، ص٣٩،

السياسات المالية للموحدين ومدى شرعيتها، والقسم الثاني خاص بالإدارة المالية للموحدين ومكوناتها، أما القسم الثالث فيتناول الرقابة المالية في فترة البحث، وسوف نعرض في هذا الفصل لكل قسم من تلك الأقسام .

أولا- السياسة المالية للموحدين :

مع اندلاع ثورة الموحدين ضد المرابطين التزم الموحدون بسياسة مالية واضحة تعتمد على الدين في رسمها، حيث التزم ابن تومرت في النواحي المالية بأحكام الكتاب والسنة . ومع مرور الزمن وزيادة الأعباء المالية للدولة، بدأ عبد المؤمن بن على يتخلى عن فكرة الالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية خاصة وهو يبحث عن المزيد من الموارد [1]. ومن جانب آخر استخدم الموحدون عدة وسائل لتنفيذ تلك السياسة، لذلك كان من الضروري عرض تلك الوسائل، ثم التطرق إلى شرعية السياسة المالية سواءً من حيث شرعية الموارد أو شرعية النفقات .

أ- وسائل السياسة المالية الموحدية :

استخدم الموحدون وسائل اشتملت على مجموعة من الآليات والأدوات من أجل تنفيذ سياستهم المالية، وتضمنت هذه الوسائل بالإضافة إلى الإدارة المالية وما تحتويه من مؤسسات وموظفين والتي سوف نشرحها بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الفصل، وسائل سلمية مثل استخدام الرسائل وجماعات حزبية تابعة للموحدين في هذا المجال، بالإضافة لاستخدام القوة العسكرية أي الجيش في تنفيذ

أسعد حومد : مرجع سابق، ص ١١٨، ١١٩، حسين مؤنس : أطلس تاريخ الإسلام، ص ١٨١، ١٨٢، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص ١٠٩ - ١٢١.

[1] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٣، ١٩٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩٥ .

ما عجزت عن تنفيذه الوسائل السلمية تنفيذه من سياسة الموحدين المالية .

١- الرسائل[١] :

تعتبر الرسائل أهم النصوص الرسمية والوثائق التي بقيت من عصر الموحدين حتى الآن . وكانت هذه الرسائل من أهم الوسائل التي استخدمها الموحدون في تنفيذ سياستهم المالية ويمكننا مقارنة عددٍ من تلك الرسائل بما نسميه اليوم بوسائل الاتصال الجماهيري، وإذا استثنينا البعض منها فإن أكثرها ليس موجها لأفراد مذكورين بأسمائهم بل إلى جماعات وهيئات . وكلها كانت تحتوى على ملاحظات ونصائح وأوامر خاصة بالجانب المالي[٢] .

---

[١] اعتنى الأستاذ ليفي بروفنسال، والدكتور حسين مؤنس، والدكتور محمود على مكي، والدكتور أحمد عزاوى بنشر تلك الرسائل الرسمية، فقد نشر بروفنسال سبعاً وثلاثين رسالة موحديه صادرة عن الخلفاء الموحدين، وحقق الدكتور حسين مؤنس رسالتين موحدتين أخريين . كما قام الدكتور محمود على مكي بتحقيق مجموعة عن هذه الفترة . كما نجح الدكتور أحمد عزاوي في جمع أكبر قدر ممكن من تلك الرسائل الموحدية في دراسة علمية له قام بنشرها فيما بعد في أكثر من مؤلف وإصدار . ومازال بعض هذه الرسائل مشتتاً في عدد من المخطوطات التاريخية والأدبية التي لم تر النور بعد، وهذه المراسلات السلطانية أو ما بقى لنا منها على الأقل يسمح لنا بتتبع خطوات بعض الخلفاء في الدولة، وبالحصول أيضاً على إيضاحات مفيدة عن عدد من الأحداث التي لا تذكرها كتب التاريخ إلا بصورة ناقصة ومختزلة، انظر : مجهول : مجموع رسائل موحديه، نشر ليفي بروفنسال، ص ب، حسين مؤنس : عقد بيعة بولاية العهد لأبى عبد الله الخليفة الناصر الموحدى، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٠، العدد الثاني، مجلد١، ص١٤٧-١٧٣، مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، نشر وتحقيق أحمد عزاوي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، جامعة ابن طفيل، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، ص٦، محمد زنيبر : المغرب في العصر الوسيط [الدولة- المدينة - الاقتصاد]، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٢٤، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩١م، ص١٨٠ .

[٢] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق احمد عزاوى، مطبعة الرباط نت، الرباط، الطبعة الأولى

وقد تنوعت الرسائل الموحدية الخاصة بالجانب المالي، فكان هناك رسائل أُرسلت إلى جميع الولايات المغربية والأندلسية تّذكر طلبة الموحدين وشيوخهم والسكان هناك بأن دولة الموحدين جاءت لإزالة الموارد غير الشرعية التي فُرضت عليهم من قبل حكام تلك البلاد قبل حكم الموحدين، وإتباع الشرع الإسلامي فيما يُفرض عليهم من ضرائب . مثل الرسالة التي أرسلها عبد المؤمن بن علي إلى طلبة الموحدين وشيوخهم والكافة بقسنطينة عام ٥٤٧ هـ / ١١٥٢ م ، حيث جاء فيها : "وقد كان بهذه الأصقاع، من آثار أهل الاختلاق والابتداع، ما علمتموه من القبالات والمكوس والمغارم وسائر تلك الأنواع .... وقد قطع الله بفضله أصولهم وفروعهم، وأزاح عن عبادة جوهرهم ونزوعهم ؛ ورد الأمر إلى أصله الأكرم ونصابه، وأجرى الشرع بالأمام المهدي على بابه وأراح جميع أهل البلاد والمعمورة بالتوحيد من جميع ما كانوا يكلفونه من المغارم... فلا يطلبون إلا بما توجبه السنة وتطلبه ولا يلزمون – ومعاذ الله مكساً ولا مغرماً ولا قبالة ولاسيما مما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه "[1].

كما اختصت مجموعة من الرسائل الموحدية بذكر بعض الموارد المالية للموحدين، لاسيما ما حصل عليه الموحدون من غنائم أثناء معاركهم الحربية مع أعدائهم سواءً في المغرب أو الأندلس . مثل الرسالة التي أرسلها الخليفة عبد المؤمن

٢٠٠٦م ، ص٢٧، ٥٥، ١١٥، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص١٨٠، محمد المنونى : المصادر العربية لتاريخ المغرب، ص٤٢ .

[1] مجهول : مجموع رسائل موحديه، تحقيق ليفي بروفنسال، ص٢١،٢٢، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص٢٧٩، امبرسيو هويثى ميراندا : التاريخ السياسى للامبراطورية الموحدية، ترجمة عبد الواحد اكمير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٤م، ص٢٠٥،

Yasser Benhima : La fiscalité au Maroc médiéval: évolution historique et processus fiscal, Université Lumière- Lyon 2, Congreso Fiscalidad y sociedad en el Mediterráneo bajomedieval(Málaga, 17-20 de mayo de 2006),p.5 .

بن على إلى طلبة الموحدين وشيوخهم وأهل مراكش يخبرهم فيها بانتصاره على القبائل العربية بموقعة "سطيف" عام ٥٤٨ هـ / ١١٥٣ م، ويذكر فيها بغنائمه في تلك المعركة : " وأخذ الموحدون – أعانهم الله – بعد اجتماعهم على مركزهم، وظفرهم بمحبوبهم وبمنجزهم، يضمّون من سبي الكافرين وغنائمهم وما أوبقته الحرب من خيلهم وسلاحهم، ما لا يستطيعه الضمّ، ولا يتناوله الكثير الجمّ "[١].

كما كان هناك رسائل موحديه أخرى اختصت بذكر بعض النفقات المالية للموحدين، مثل رسائل خلفاء الموحدين التي تضمنت أوامر إلى المسئولين في الولايات الموحدية المختلفة بتفريق الأموال والعطايا على سكان تلك الولايات، كجائزة على مبايعة خليفة أو ولى عهد موحدي من قبل الخاصة أوالعامة . فمثلاً بعد أن تمت بيعة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م)[٢]أرسل رسائل إلى جميع ولايات الدولة تأمر حكام تلك الولايات بتفريق العطايا والبركات بمناسبة تمام بيعته : " لما كان البشر العام، واليسر التام، بتجديد البيعة الميمونة .... أمر أمير المؤمنين رضي الله عنه – يقصد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن – ببركة تعمّ الناس بحضرة مراكش إيصالاً للعفو الذي تقدم، وأفضالاً بتتميم منهُ الذي به أتمم، ونفذ أمره العزيز بمخاطباته إلى السادات إخوته بالبلاد العدوية والأندلسية القاسية والدانية بالإنعام بالبركة علي ما ذكرته فعم الناس فضله ووفده"[٣].

---

[١] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص٥٨ .

[٢] يوسف بن عبد المؤمن : هو أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن وخليفته، وقد حكم المغرب والأندلس عام ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م، وتوفى متأثراً بجراحه في موقعة شنترين التي هُزم فيها الموحدون، وذلك في ربيع الآخر عام ٥٨٠هـ/ ١١٨٤م، انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، جـ١، ص ١٨٤.

[٣] ابن صاحب الصلاة : المن بالإمامة (تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين)، تحقيق عبد

كما كان هناك رسائل اختصت بمتابعة عمال وجباة الدولة وحثهم علي الانضباط والالتزام ومعاقبة المتجاوزين منهم، وقد اتبع الخليفة يعقوب المنصور هذا النهج في رسائله إلي عمال الدولة، يقول ابن عذارى عن رسائل المنصور : " وضمنت الكتب النافذة بذلك فصولاً في بسط العدل والتأكيد على العمال والولاة بتأنيس الرعية وتوخي رضاهم في اقتضاء حقوقهم وكف أيدي الظالمين عنهم "[١].

٢- الجماعات السياسية والحزبية الموحدية :

كانت المنظمة أو الهرمية الموحدية تقوم بدور مهم في مجال السياسة المالية للموحدين، لاسيما فيما يخص الترغيب في شرعية سياسة الموحدين المالية والتشهير بفساد أعدائهم المالي. إذ جُعل لعمل الدعاية والإعلام منزلة في إطار العمل الجماعي، بحيث يساهم فيه كل عضو من الجماعة. فعن طريق السلم الهرمي كانت كل الجماعات الموحدية وكل القبائل المنضمة للموحدين تتلقى باستمرار التوجيهات السياسية والأيديولوجية، التي يجب أن تقوم بها هذه الجماعات في تعاملهم مع المغاربة وتوجيههم لصالح سياسات حكم الموحدين . فالطلبة [٢]الذين كانوا يحيطون

الهادي التازى، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٧م، ص٢٧١.

[١] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٧٣، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٣٠٨، عبادة كحيلة : مرجع سابق، ص١١٦.

[٢] الطلبة : يلاحظ أن مدلول كلمة الطلبة في المغرب يختلف عن مدلوله في المشرق، فالمراد بالطلبة هنا شيوخ العلم والمعرفة، على اعتبار أن العالم طالب للعلم مدى حياته . وكان منصب رئيس الطلبة من المناصب الكبرى في الدولة ويسند إلى وجهها خلفاء الموحدين إلى المدن المختلفة كانت كلها موجهة إلى طلبة تلك المدن، وقد مدحهم الخليفة المنصور الموحدى في إحدى رسائله، فقال الطلبة هم السادات، أما صغار الطلبة فكان يطلق عليهم اسم الحفاظ، انظر : مجهول : مجموع رسائل موحديه : تحقيق ليفي بروفنسال، ص٥٧، أحمد مختار العبادى : في تاريخ المغرب والأندلس، ص ٣٠٢ .

بالمهدي كان لهم دور أساسي في عمل الدعاية التي لا تعرف توقفاً . ولربما وجدنا وجهاً للمقارنة بين عملهم وبين الحملات الانتخابية العصرية بما تردده من شعارات وتعهدات، فنجد فيه ذلك الحرص على تقديم الخصم في أقبح صورة والاستهزاء به وإبراز نقائصه لاسيما من الناحية المالية، وفي نفس الوقت التأكيد على أن المهدي ومن تبعه هم المنقذون الحقيقيون، وهم الذين يتبعون الطريق المستقيم ويقولون الحق[١].

وكانت فئة الطلبة علي وجه الخصوص تمثل الذراع الأيمن لخلفاء الموحدين في سياساتهم المالية، خاصة ما يتعلق بمراقبة ومتابعة النظام المالي للدولة ككل، لاسيما رقابة ومتابعة العاملين بالإدارة المالية، وإبلاغ الخلفاء بأى تجاوزات قد تحدث من هؤلاء [٢]. ولهذا نجد أن الرسائل الرسمية الموحدية التي أُرسلت من خلفاء الموحدين إلي جميع ولايات الدولة بخصوص متابعة العاملين بالإدارة المالية، كانت موجهة كلها بلا إستثناء إلى الطلبة – بالإضافة للشيوخ[٣] والأعيان – حيث كانت

---

[١] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص ٢٦، ٥٣، ١١٥، ع . السعيدي : توحيد المغرب في عهد الموحدين، في (ج.ت. نيانى وآخرين : تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع [افريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر])، اليونسكو ١٩٨٨م، ص٤٥ – ٥٠، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص١٧٨، ١٧٩ .

[٢] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ١٥٧، ١٥٨.

[٣] أشياخ الموحدين : بعد وفاة المهدي لم يرد ذكر أهل الجماعة وأهل خمسين في مجال الحياة العملي، إلا ما كان بيعتهم لعبد المؤمن، ومن جهة أخرى نجد ظهوراً لهيئة أشياخ الموحدين ابتداء من بعد فتح مراكش، وكان أشياخ الموحدين يقومون بكثير من الأعباء التي كان يقوم بها أهل الجماعة وأهل خمسين، الأمر الذي يرجح أنها كانت البديل لها، ولقد كان دور هؤلاء الأشياخ استشاريا في المقام الأول، وكان الخلفاء لا يعلنون حرباً أو يستعدون لها ولا يخوضون معارك إلا بعد استشارتهم، وكثيراً ما كان الخلفاء يلتزمون ما يشرون عليهم به . واحتل بعض أشياخ الموحدون وظائف تنفيذية عليا، فقد كان منهم بعض الوزراء مثل أبناء عمر الهنتاتى وأبناء بن جامع وبعض القادة العسكريين، ونتيجة لسابقة هؤلاء الأشياخ في الدعوة ثم إخلاصهم للخلفاء الأول من بني عبد المؤمن نال هؤلاء

سلطة الموحدين في الأقاليم يمثلها الطلبة بصورة رئيسية[١].

٣- الجيش الموحدى :

استخدم الموحدون كل الوسائل لتحقيق سياستهم المالية منذ عهد مهديهم ابن تومرت(٤٧٥ – ٥٢٤هـ / ١٠٨٢ - ١١٣٠ م)، ويرجح ذلك أنهم عندما عجزوا في بعض الأحيان عن تنفيذ سياستهم لاسيما المالية وتحقيق أهدافها بالطرق السلمية السابقة، لجأوا إلى أسلوب البطش بالأعداء والعصاة، من خلال استخدام الجيش والقوة المسلحة . وهو ما سنراه في تحصيل بعض الموارد خاصة الغنائم ، حيث اعتمدوا على الجيش في نهب الأموال والممتلكات لمن عارضهم[٢]. وذلك في الفصل الثاني الخاص بالموارد.

ب- شرعية السياسة المالية الموحدية :

إن الأساس في النشاط الإقتصادى الإسلامي بشكل عام وإن كان مادياً بطبيعته ان يكون مطبوعا بطابع ديني أو روحي، هذا الطابع قوامه الإحساس بالله تعالى وخشيته وابتغاء مرضاته . وأساس ذلك أنه بحسب الإسلام لا يتعامل الناس

الأشياخ حظوة كبيرة ودرجة رفيعة فتمكنوا من مقدرات الدولة، حتى أنهم كانوا يشتركون في عزل أو تعيين خليفة في أواخر عصر الدولة، انظر : مجهول : مجموع رسائل موحديه، ص ١٢٣ – ١٢٥، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٤٤ – ٧٠، ٨٠ – ٩٥، ١٥٤ – ١٦٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٩٢ .

[١] مجهول : مجموع رسائل موحدية، تحقيق ليفى بروفنسال، ص ١١٣، ٢٢٨ ، هوبكنز : مرجع سابق، ص١٤٥.

[٢] ابن القطان : مصدر سابق، ص ٢٣٧، ٢٣٩ ، السلاوى : مصدر سابق، ص١٠٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٤٠، ٤٤.

مع بعض فحسب، وإنما يتعاملون أساساً مع الله تعالى[١].

وإذا تصفحنا تاريخ الدولة الموحدية نجد أن مؤسسها محمد بن تومرت وخلفاء الموحدين ادعوا أن دولتهم قامت على أساس دعوة دينية إصلاحية طابعها التجديد والإصلاح [٢]. فقد ظل التنظيم الديني الذي وضعه محمد بن تومرت لحركته الدينية الأساسَ لتنظيم الدولة، وإصلاح المجتمع عن طريق الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وعلى هذا الأساس فإن الدارس للنظم المالية لدولة قامت على أساس الدين – كما يدعي من أسسها – يجد نفسه مضطراً للتمييز بين ما هو شرعي وما هو محاولة لجعله شرعياً، لأن ذلك يعين في تفهم التغيرات التي طرأت على نظام الضرائب، كما يلقى ضوءاً على التغير الذي حدث في نظرة الموحدين للمبادئ التي أعلنتها الحركة في البداية . وفي كلمات أخرى ما هي علاقة المبدأ بالتطبيق ؟

ويبدو أنه من الصعب التفريق بين الشرعي وما هو محاولة لجعله شرعياً بالنسبة للموحدين، خصوصاً وأن دولة الموحدين قامت في الأساس على العديد من الأفكار الشاذة التي تتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية، فرغم أنهم أدعوا أنهم اعتمدوا علي القرآن والسُنة كمصدرين أساسيين للتشريع إلا أنهم جعلوا الإمام هوالمفسر لهما واجتهاده تشريعاً لا ريب فيه . وعليه فلابد من تتبع التطور العملي

---

[١] ابن تيمية: مصدر سابق، ص ١٢، محمد شوقي الفنجرى : الوجيز في الاقتصاد الاسلامى، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، ص٦٦.

[٢] البيذق : أخبار المهدي، ص ١٣، ١٤، هشام أبو رميله : مرجع سابق، ص ٣١،

- Abdellatif Sabbane: Le Gouvernement et L'Administration de La Dynastie Almohade, (xiie-xiiie siècles), de Doctorat (N.R), Universite Paris L,Pantheon Sorbonne, U. F. R D'histoire, Année : 1998-1999,pp, 291-292.

لتنظيم الضرائب عند الموحدين، حتى يتضح مدى تقيدهم بما أعلنوه من مبادئ[١].

١ - شرعية الموارد المالية :

أحصى الفقهاء والعلماء مجموعتين رئيسيتين من الموارد المالية الشرعية التي تساير الشرع الإسلامي ولا تشذّ عنه، المجموعة الأولى هي الموارد السنوية أو الدورية وتتكون من الزكاة والخراج والجزية والعشور، أما المجموعة الثانية فهي الموارد غير الدورية وهي ليست سنوية من أهمها خُمُسُ الغنائم والفيء وكل مال لم يعرف له مستحق[٢].

وإذا نظرنا إلى دولة الموحدين نجد أن الخليفة عبد المؤمن بن على (٥٢٤-٥٥٨هـ/ ١١٢٩-١١٦٣م) ادعى إتباعه الشرع فيما يخص الموارد[٣] - رغم اعتباره أموال المسلمين المخالفين له غنائم بسبب نظرته لهم على أنهم كفرة ومجسمين - وإلغاء كل ضريبة غير شرعية كانت قد فُرضت من حكام المغرب قبل مجئ الموحدين[٤]. وقد صدرت الرسائل الرسمية تعّبر عن هذا الشأن، ومن هذه الرسائل الرسالة الصادرة من تينملل في السادس عشر من شهر ربيع الأول عام٥٤٣ هـ /

---

[١] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين و الموحدين، ص١٩٩ ، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص٢٧٩، ٢٨٠.

[٢] ابن ادم القرشي : كتاب الخراج، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، ص٧، عوف محمود الكفراوي : مرجع سابق، ص٤٦ .

[٣] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٨٠،٨١،

- Abdellatif Sabbane: OP.CIT,p.305,306.

[٤] مجهول : مجموع رسائل موحديه: تحقيق ليفي بروفنسال، ص٢١،٢٢، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص٢٧٩، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٢٠٥،

-Yasser Benhima : OP.Cit,p.5 .

١١٤٨ م، والتي وجهت إلى جميع الطلبة وشيوخ الموحدين والكافة بالأندلس، وقد جاء فيها : " ولقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي وغيرها ما رأينا أنه أعظم الكبائر حرمةً وإفكاً... هل قام هذا الأمر العالي – أي دولة الموحدين – إلا لقطع أسباب الظلم وعلقه، وتمهيد سبيل الحق وطرقه وإجراء العدل إلى غاية شأوه وطلقه " [١].

وكانت الإجراءات الموحدية بإلغاء الضرائب غير الشرعية لها صدى عند رحالة ومؤرخي تلك الفترة فالإدريسي المتوفي عام (٥٤٨هـ / ١١٥٤م) وهو الذي اشتهر بانتقاداته الشديدة للموحدين، اعترف بإلغاء الكثير من الضرائب في بداية عصر الموحدين : " لما ولى المصامدة، وسار الأمر إليهم قطعوا القبالات بكل وجه وأراحوا منها واستحلوا قتل المتقبّلين لها ولا تذكر الآن القّبالة ذكرا في شئ من بلاد المصامدة " [٢]، كذلك شهد لهم ابن جبير المتوفي عام (ت٦١٤ هـ / ١٢١٧ م) بأنه لا يوجد من حكام تلك الفترة من هم أعدل من الموحدين، خاصة فيما يخص فرض الضرائب فأعتبرهم أئمة العدل [٣].

وقد استمرت موارد الموحدين تميل ناحية الشرع إلى ما بعد الاستيلاء على بجاية[٤] والذي تم في عام ٥٤٧هـ / ١١٥٢م، وهذا ما نستشفه من دعوة عبد المؤمن

---

[١] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٣، ١٩٤،

- Scott. S.P : OP.Cit .P.305 .

[٢] المغرب وارض السودان : ص٧٠،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.292.

[٣] رحلة ابن جبير: دار صادر، بيروت، د.ت، ص٥٦ .

[٤] بجاية : مدينة بالجزائر على الشاطئ تابعة لإقليم قسطينية، ولا يعرف إلا القليل عن تاريخ بجاية خلال القرون الثلاثة الأولى التي أعقبت الفتح الإسلامي، ولم يكن لها شأن هام في تاريخ البربر إلا

لسكان قسنطينة للخضوع، بحيث يذكرهم بالفرق الشاسع في الجبايات، بين ما كان مفروضاً عليهم على عهد المرابطين، وبين ما سيطالبون به عند خضوعهم لسلطة الموحدين[١].

غير أن المصاريف المرتفعة التي كلفتها حملة إفريقية الطويلة أدت إلى نفاد كل ما تجمع في بيت المال من موارد، وهذا ما دفع عبد المؤمن بن على– حسب رواية ابن أبى زرع – إلى فرض الخراج على كل بلاد المغرب بشكل لم يراعِ فيه قواعد فرض الخراج في الشريعة الإسلامية . فقد شمل الخراج كل الاراضى المغربية القابلة للزراعة، دون مراعاة أن هذه الأراضي مملوكة لمسلمين أو غيرهم من الملل الأخرى[٢].

وعلى العموم فقد بدأت مرحلة جديدة عنوانها لا يضر فرض المزيد من الضرائب، ما دامت الدولة في حاجة إليها، أي أن الدولة لم تلتزم بما أعلنت في بداية أمرها بالالتزام بما قرره الشرع خاصة في الأمور المالية .

وبالطبع فهناك شرط جوهري في الشريعة الإسلامية فيما يخص فرض ضرائب جديدة سواءً أكانت تلك الضرائب شرعية أم لا، وهو أن فرض أي ضريبة جديدة يجب أن يكون من الفائض عن الحاجة الضرورية للأفراد . فليس من العدالة ولا من الإنصاف في شيء أن تأخذ من الفرد جزءاً من المال الذي يحتاج إليه في قوام حياته، وفي تلبية حاجاته المعيشية الأساسية[٣] . وأظن أن عبد المؤمن لم يراع هذا الشرط عند

منذ عهد بني حماد، انظر: الحميري : مصدر سابق، ص ٨١، ٨٢ .

[١] إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٢٠٥،٢٠٦.

[٢] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص ١٩٨، ١٩٩ .

[٣] ابن زنجوية : كتاب الأموال، تحقيق شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات

فرضه ضرائب غير شرعية، وهذا ما سنراه فى الفصل الثانى عند الحديث عن الخراج كمورد مالي . ومهما يكن فقد مر الموحدون بمرحلتين مختلفتين فيما يخص مواردهم المالية، وأولاها مرحلة الموارد الشرعية، وثانيها مرحلة الموارد غير الشرعية، ولكن على المرء أن يتساءل هل الموحدون التزموا بالشرع فيما يخص النفقات أم لا ؟

٢- شرعية النفقات :

حدد الفقهاء المصارف الشرعية لكل مورد على حدة في الدولة الإسلامية، فبالنسبة لإنفاق مال الزكاة : حددها القران الكريم، يقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [١] . أما إنفاق مال الجزية والخراج فيصرف منهما على مرافق الدولة وفقراء غير المسلمين من رعايا الدولة الإسلامية [٢]. أما مال خُمُسُ الغنائم فيصرف منه على مرافق الدولة وفقراء المسلمين، والمقصود بمرافق الدولة في ذلك الحين مصروفات الجيوش وسد الثغور وإصلاح الطرق والقناطر والجسور وإصلاح الأنهار وعمارة المساجد[٣].

الإسلامية، المملكة العربية السعودية، د.ت، جـ٣، ص١٧٠، ١٧١، فوزي عطوى : الاقتصاد والمال في التشريع الاسلامى والنظم الوضعية، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص٥٦، ٥٧ .

1) سورة التوبة: أية٦٠

[٢] ابن تيمية : مصدر سابق، ص٣٠، ٤٤ – ٤٦، عوف محمود الكفراوي : مرجع سابق، ص١١٤، ١١٥.

[٣] النووي : جزء فى حكم الغنائم المنقولة الحاصلة بالقهر من أموال الكفار رد فيه على التاج الفركام، المكتبة الأزهرية بالقاهرة، نسخة رقم ٣٢٧٠١٧، ورقة ١٢٣، ١٢٢، عوف محمود الكفراوي : مرجع سابق، ص١١٤، ١١٥.

وإذا نظرنا إلى النفقات في دولة الموحدين نجد أنها في أغلب الأحيان تسير في الطريق الذي رسمه لها الشرع الإسلامي، فهي لم تخرج عن تلك الأنواع التي حددها الفقهاء للموارد المالية والتي سبق ذكرها . وكانت أوجه الصرف الرئيسية في دولة الموحين تتمثل في الإنفاق على الأعمال الحربية، بالإضافة إلى الإنفاق على العاملين في الدولة، كذلك الإنفاق على مرافق الدولة لاسيما العمرانية منها [١] .

كذلك كان خلفاء الموحدون كثيري البذل والعطاء، ففي كل مناسبة كانوا يفرقون الأموال على الناس كافة لاسيما الضعفاء والفقراء منهم[٢]. يضاف إلى هذا أنه في وقت المجاعات كانت أبواب المخازن تفتح لإطعام الفقراء، هذا بالإضافة للمساعدات في وقت الكوارث مثل بناء الأسواق إذا ما أصابها حريق [٣].

مما سبق نجد أن نفقات الموحدين كانت أكثر مسايرةً للشرع الإسلامي من مواردهم المالية، بشكل يمكن القول معه أنهم نجحوا في توزيع الثروة بشكل عادل، خدم جميع فئات الشعب المغاربى، وعوض الظلم في فرض ضرائب غير شرعية .

ثانياً – الإدارة المالية :

تعددت مكونات الإدارة المالية الموحدية فقد تضمنت تلك الإدارة شقين رئيسيين هما الدواوين والدور المالية وتنوعها، والوظائف المالية بتلك المؤسسات، وتنوع مستوياتها وتخصصاتها .

---

[١] الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٤٢، ص٢٢٢، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الاسلامى [تنظيماتهم ونظمهم]، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م، ص٢٨٧.

[٢] الذهبى : مصدر سابق، ص٢٢٢ .

[٣] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٦٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الاسلامي، ص٢٩٣.

أ- الدواوين والدور المالية :

كانت مؤسسات الإدارة المالية في عصر الموحدين تنقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية، وهى الدواوين المالية، ودور الإشراف المالي، ودور سك العملة . وفيما يلي توضيح لكل قسم من أقسام تلك المؤسسات المالية :

١ - الدواوين المالية :

سارت دولة الموحدين على نهج المرابطين في إدارة البلاد فاتخذوا الدواوين المختلفة، ومن الطبيعي أن أول مؤسسه أو ديوان حكومي نتعرض له هو " ديوان الأعمال المخزنية"، الذي اختص بتحصيل الأموال العامة وإنفاقها في متطلبات الدولة، بالإضافة إلى الرقابة على العمال والمشرفين ومحاسبتهم . ويرجح أن مصطلح "الأعمال" هو المصطلح الموحدى الرسمى" لديوان الجباية" [١].

كما كان هناك ديوان ورثه الموحدون عن المرابطين سُمى عند المرابطين باسم "المستخلص"، وقد عُرف عند الموحدين بأسماءَ عدة مثل "ديوان المستخلص" أو "ديوان الضياع" أو" ديوان المختص"[٢] وكان خاصاً بإدارة أملاك الخلفاء ويتولى

---

[١] مجهول : مجموع رسائل موحديه، نشر ليفي بروفنسال، ص٢٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ١٤٨،١٤٩، محمد عادل عبد العزيز إبراهيم : أثر الأندلس الحضاري على المغرب في عهد دولتي المرابطين والموحدين [٤٥٤-٦٦٨ هـ / ١٠٦٢-١٢٦٩م]، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ١٩٨٦م، ص٣٤،٣٥.

[٢] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٢٥، البيذق : أخبار المهدي، ص٤٠، عصمت عبد اللطيف دندش : الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين [عصر الطوائف الثاني،٥١٠-٥٤٦ هـ/١١٦-١١٥١م]، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص١٥٨.

تحصيل مالها[١].

كما أختص الجيش الموحدي بديوانين الديوان الأول ويسمى "ديوان العسكر"، وهو الذي يختص بالجند النظامي والحرب والعبيد، ووظيفته إحصاء الجند وتقرير رواتبهم وأرزاقهم[٢]. أما الديوان الثاني فهو "ديوان التمييز"، وكان التمييز عادة جرى عليها الموحدون منذ عهد ابن تومرت، وكل من ميز وثبت توحيده عدّ موحداً وسجل في سجل خاص في العاصمة والنواحي، فقد كان يختص هذا الديوان بالمتطوعين للحملات العسكرية حتى يتقرر لهم العطاء اللازم[٣].

ومن الدواوين أو المؤسسات الرئيسية أيضاً في النظام المالي الموحدى "بيت المال"، وهو الديوان أو المؤسسة التي كانت مسئولة عن حفظ الأموال في عصر الموحدين . ورغم ضآلة المعلومات المتوفرة عن تلك المؤسسة، إلا أنها كانت من المؤسسات المحورية في النظام المالي الموحدى[٤]، فقد تولي رئاسة هذه المؤسسة شخصيات ذات مناصب كبيرة مثل الفقيه القاضي أبو عبد الله – وفي رواية أبى العباس – ابن الصقر(٤٩٢-٥٦٩هـ / ١٠٩٨ – ١١٧٣ م)، الذي ولى القضاء في غرناطة ثم باشبيلية، ثم نقله الخليفة يوسف بن عبد المؤمن إلى حضرته فولاه الخزائن

---

(١) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٤٧،٤٦٥.

(٢) المصدر السابق : ص ٥٣،٣٦٣، نريان عبد الكريم أحمد : مرجع سابق، ص١١٤،
-Abdallah Laroui : The History of The Maghrib"An Interperative Essay", Translatéd from The French by Ralph Manhéim, New Jérsey 1977. P.185

(٣) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٤٨، حسين مؤنس : عقد بيعة بولاية العهد لأبى عبد الله الخليفة الناصر الموحدى، ص ١٥٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ١٤٨ .

(٤) مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص٢٣٦ .

وبيوت الأموال[١]. والراجح أن بيت المال هو نفسه "دار المال" الذي ذكره العمري عند حديثه عن منشآت المنصور الموحدى (٥٨٠-٥٩٥هـ / ١١٨٤-١١٩٩م)[٢] في العاصمة مراكش[٣].

وجدير بالملاحظة أنه عند مقارنة مصطلح " بيت المال" كمؤسسة لحفظ المال، ومصطلح "المخزن " وجمعه "مخازن"[٤]، والذي اعتاد المؤرخون على توصيفه بأنه مصطلح مغربي يعنى الوزارة أو الإدارة أو الحكومة كلها ببلاد المغرب في العصر الاسلامي[٥]، يجد الباحث نفسه أمام تشابك وتعانق بين المصطلحين، بشكل يمكن

---

[١] ابن فرحون المالكي : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنّان ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ص١١٧، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٠٧.

[٢] المنصور : هو أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن على القيسي الكومى، ولى الوزارة أيام أبيه فبحث عن الأحوال بحثاً شافياً وطالع مقاصد العمال والولاة وغيرهم مطالعة أفادته معرفة جزئيات الأمور، ولما مات والده اجتمع رأى أشياخ الموحدين وبني عبد المؤمن على تقديمه فبايعوه ودعوه أمير المؤمنين ولقبوه بالمنصور . فقام بالأمر أحسن قيام وهو الذي أظهر أبهة الملك ورفع راية الجهاد ونصب ميزان العدل وبسط أحكام الناس على حقيقة الشرع، فاستقامت الأحوال في أيامه وعظمت الفتوحات، وكان عمره يوم صار إليه الأمر أثنين وثلاثين عاماً، فكانت مدة ولايته منذ وفاة أبيه إلى أن توفى في عام ٥٩٥هـ /١١٩٩م ست عَشْرَةَ سنة وثمانية أشهر، وتوفى وله من العمر ثمانٍ وأربعون عاماً، انظر : ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص٣، ٤، عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص ٢١٨، ٢١٩، صالح الأشتر : معركة الأرك، دار الشرق العربي، بيروت ١٩٩٨م، ص٢٨،٢٧.

[٣] العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٢م، السفر الرابع، ص١٩٨ .

[٤] القرافى : مصدر سابق، ص١٦٣٧.

[٥] البيذق : أخبار المهدي، ص٥٧ ، نجيب زبيب : الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، جـ٤، ص٢٠٧.

معه الاعتقاد بأن مصطلح " المخزن " في فترة الموحدين هو مرادف لمصطلح "بيت المال"، وذلك لعدة أسباب :

١ – الأصل اللغوي والإصطلاحى لمصطلح "المخزن" : "المَخْزَن بفتح الزاي ما يُخْزَن فيه الشيء" [١] يشير إلى أنه هو المكان المعد لحفظ الأموال العامة للدولة، وهو بذلك مرادف لبيت المال في الدولة الإسلامية بشكل عام [٢] .

٢ – كما أن سياق روايات المؤرخين عن مصطلح " المخزن " في عصر الموحدين توحي بأن هذا المصطلح يشير إلى إحدى المنشآت أو المؤسسات المالية . فيذكر البيذق أن عبد المؤمن بن على ضم غنائم فتح مراكش إلى المخزن، حيث يشير للمخزن على أنه بيت المال[٣]. ويذكر ابن عذارى أيضاً عند حديثه عن مصادرة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن لأموال مشرف إشبيلية عندما أساء التصرف عام٥٧١هـ/ ١١٧٥م، أن أمواله وضعت في المخزن[٤]. كما أن الرسالة التاسعة والعشرين من كتاب " مجموع رسائل موحدية " تشير إلى نهب مخازن المال في بجاية، عندما دخلها على بن اسحاق بن غانية : " فاستخرج من مخازن بجاية من المال والثياب والعدد ووزعها على السوقة والعامة والأعراب وما انضم إليهم " [٥]، فصاحب الرسالة يشير إلى المخزن إذن على أنه مكان يمكن نهبه .

---

[١] ابن منظور : مصدر سابق، جـ ١٣، ص١٣٩ .

[٢] القرافى : مصدر سابق، ص١٦٣٧، محمد عمارة : مرجع سابق، ص١٩ .

[٣] أخبار المهدي : ص٦٦، عبد الأحد السبتى، حليمة فرحات : المدينة في العصر الوسيط [قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الاسلامى]، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، ص٥٩.

[٤] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٣٥ .

[٥] مجهول : مجموع رسائل موحديه، تحقيق ليفي بروفنسال، ص١٧٢، ١٧٣ .

كما أن الخليفة يعقوب المنصور أخرج ما كان في المخازن من ضروب الثياب الحريرية والديباج المُذَهب، ما بيعت منه مقادير كبيرة بأثمان باهظة فالمخزن إذن مؤسسة مالية جُمعت فيه أموال دولة الموحدين، لاسيما الأصناف الغالية من الأموال، مثل الثياب الحريرية والديباج المذهب [١].

٣ – وجود عامل يدعى خازن المال الذهبي، وآخر يدعى خازن المال الطرجوقى لاسيما في عصر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن[٢]، وبالطبع فإن منصب الخازن لا يمكن أن يكون إلا في وجود مكان يعمل فيه هؤلاء يسمى المخزن.

٤ – مصطلح المخزن في بلاد المشرق الإسلامي – لاسيما مشتقاته مثل الخزينة – كان يشير إلى مؤسسة "بيت المال" أيضاً، خصوصاً في الفترة المعاصرة لدولة الموحدين[٣]. لذلك يرجح أن المغاربة استعاروا هذا المصطلح من بلاد المشرق الاسلامي .

٥ – كما أن بعض الآراء التاريخية الحديثة تؤيد ما نذهب إليه من أن المخزن هو بيت المال في عصر الموحدين، مثل د.أحمد عزاوى الذي أقر أن كلمة مخزن تعبر عن بيت المال في أغلب فترات العصر الموحدي، وذلك بعد أن جمع وحقق عشرات الرسائل والمخطوطات الموحدية [٤].

---

[١] ابن عذارى : المصدر السابق : ص ١٧٤، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، ص ١٤٢.

[٢] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٥٨ .

[٣] أحمد بن محمد الحموي : رسالة في الجامكيه (المرتبات الديوانية)، مخطوطة بالمعهد الديني بسموحه/ الاسكندريه، ورقة ٤ .

[٤] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص٨٤ .

لذلك يمكن القول بأن مصطلح "المخزن" وإن كان يعنى الحكومة في تاريخ وتراث بلاد المغرب الإسلامي بشكل عام . إلا أنه كان ذات خصوصية في عصر الموحدين، بشكل تميل معه هذه الخصوصية ناحية إطلاق هذا المصطلح على المؤسسة التي تتخصص في حفظ الأموال . لاسيما مع وجود اتجاه من المؤرخين يرى أن نشأة نظام المخزن الأولى بالمغرب – من أساسها – ترجع إلى عصر الموحدين، فلم يُعرف قبل ذلك في بلاد المغرب[١].

وكما كانت هناك دواوين للمال بالعاصمة، كان هناك أيضاً ديوان مالي بكل إقليم يختّص بماليته، كديوان المال بمدينة سبتة والذي كان يتولى إدارته المملوك ناصح في عهد الخليفة الناصر الموحدى [٢]. ونعتقد انتشار هذه الدواوين في كافة المدن المغربية .

٢- دُوُر الإشراف:

أُنشئت في عهد الموحدين دور للإشراف على الشئون المالية والتي اشتق منها كلمة المشرف، وهو من الموظفين المشتغلين بالشئون المالية في دولة الموحدين، ويدعم هذا الترجيح ما ذكره المؤرخون من أخبار عن دار الإشراف واتصالها بشئون المال، فقد ذكر ابن سعيد وجود دار الإشراف بمراكش في عصر الخليفة الناصر

---

[١] نجيب زبيب : مرجع سابق، ص٢٠٧ .

[٢] الوزير السراج : الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تونس، الطبعة الأولى ١٢٨٧هـ، ص ٢٥٨، والناصر الموحدى: هوأبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن على، بويع له بالخلافة في عام ٥٩٥هـ/ ١١٩٩م بعد وفاة أبيه، وقد كان أبوه أمر ببيعته في عام ٥٨٦هـ/ ١١٩٠م وسنه إذ ذاك عشر سنين إلا أشهراً . وكان مولده في آخر عام ٥٧٦هـ/ ١١٨٠م، وسنه يوم بويع له البيعة الكبرى العامة سبع عشرة سنة وأشهر، وكانت وفاته عام ٦١٠هـ/ ١٢١٤م، فكانت مدة ولايته ست عشرة سنة إلا أشهراً، انظر : عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٥٤.

الموحدي[١].

ولم تكن دور الاشراف قاصرة على العاصمة فقط بل انتشرت في مدن مغربية أخري . ففي مدينة فاس كان هناك داراً للإشراف[٢]، كما كان هناك بـ"سبتة" العديد من دور الإشراف : أولها : دار الإشراف على عمالة الديوان أمام فنادق النصارى، والثانية : دار الإشراف على سكة المسلمين بقصبة المدينة، والثالثة وهي من الملفتات للنظر : دار الإشراف على ربط الأمتعة وتغليفها حتى لا تتلف وهي المعروفة بالقاعة حيث يوجد تجار العطر، والرابعة : دار الإشراف على البناء والتجارة وما يرجع إليها[٣]. وجدير بالملاحظة أن دور الأشراف اتُّخذت مكاناً لمحاسبة العمال الذين أساءوا استخدام السلطة، خاصة هؤلاء المتهمين في قضايا مالية[٤].

---

[١] المُغرب في حُلى المغرب: تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الأولى ،١٩٩٧م، جـ١، ص٦٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٦.

[٢] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٥٨، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس في عصر الموحدين [٥٤٠-٦٤٦هـ / ١١٤٦- ١٢٤٦م]، مجلة وقائع تاريخية، كلية الآداب - جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات التاريخية، عدد يوليو ٢٠٠٥م، ص٧٦ .

[٣] ابن عبد الملك الأنصاري : مصدر سابق، ص٤٢، عبد الهادي التازى : التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم " عهد الموحدين"، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب ١٩٨٧م، جـ٦، ص ٣٠.

[٤] ابن عذارى: مصدر سابق، ص٢٥١، ٢٥٢ .

٣- دور السكة[١] :

أولى الخلفاء الموحدون اعتناءً كبيراً بصناعة السكة، حيث أنشأوا العديد من دور الضرب في كل المقاطعات التابعة لحكم هذه الدولة . فبالإضافة إلى دور السكة التي ورثها الموحدون عن المرابطين والتي تبلغ حوالي ثمانية معامل موزعة على المدن الآتية : سجلماسة وفاس وأغمات ومراكش ونول لمطه، إضافة إلى سلا وسبته وتلمسان . هذا بالإضافة إلى إشبيلية وقرطبة وجيان وغيرها من مدن الأندلس، فبالإضافة إلى تلك الدور المرابطية الأصل أنشأ الموحدون دور سكة جديدة في كل من سجلماسة وتلمسان ونول لمطه[٢].

وقد كانت مهمة هذه المؤسسة المالية الإشراف على سك النقود ومراقبة حركتها وتعاملاتها، حيث كانت من بين المؤسسات المالية الرئيسية في سلطة الدولة، فلم ينحصر دور هذه المؤسسة على صناعة النقود فحسب، بل أصبحت مؤسسة كاملة أُوكلت إليها الكثير من المهام، من بينها استبدال العملات القديمة المتداولة، أو التي أُلغي التعامل بها، إضافة إلي تخزين كميات كبيرة من المعادن الثمينة، وذلك بهدف

---

(١) دور السكة : اسم أطلقه العرب المسلمون في مصادرهم التاريخية على المكان الذي كانت تسك فيه السبيكة المعدنية، التي كانت تصنع منها النقود، وهي إما من الذهب أو الفضة أو النحاس أو البرونز، وقد عرف هذا الاسم بهذا اللفظ والمعنى طيلة العصر الإسلامي، انظر: محمد عمارة : مرجع سابق، ص٢٠٨، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص ١٧٢، ١٧٣، يحياوى العمري بن قربة : مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٢) أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١١، محمد باقر الحسيني : الكنى والألقاب على نقود دولتي المرابطين والموحدين، مجلة سومر، المجلد ٣٠، العراق ١٩٧٤م، ص ٢٣٣، ٢٣٤، احمد الجمال : دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية ٢٠٠٣م، ص١٤٠. وأنظرخريطة رقم (٥ – ب) .

تأمين خدمات احتياطية لضمان استمرارية سك النقود[١].

وبذلك يمكن القول أن المؤسسات المالية قد تنوعت في العهد الموحدى [٢]، بشكل خدم جميع أوجه الأنشطة المالية ببلاد المغرب، وبالطبع فإن تعدد تلك المؤسسات وتنوعها قد أدى إلى تنوع الوظائف في تلك المؤسسات .

ب- العاملون بالشئون المالية :

كانت الوظائف المالية في دولة الموحدين ذات خصوصية، وتنبع تلك الخصوصية من تشابك المصطلحات الخاصة بتلك الوظائف، خصوصاً مع استخدام مصادر يختلف اتجاهات أصحابها وميولهم . كما نجد من الصعب الوصول إلى التسلسل الهرمي الحقيقي لتلك الخطط المالية، أو تخصص كل خطة من تلك الخطط، وحتى داخل كل خطة لا يمكن الجزم بكل مهام صاحب تلك الخطة . ورغم ذلك فهناك منطلقات تعين في تحديد مهام تلك الوظائف، أهم تلك المنطلقات أن الموحدين حافظوا على البنية الإدارية التي أنشئها المرابطون حيث تم نقل عاصمتهم من تينملل إلى مراكش، كما انتحلوا أغلب الألقاب والوظائف المالية التي كانت موجودة في عصر المرابطين . كما كانت تنظيمات الموحدين الحزبية تكمن وراء نظمهم الإدارية وأوضاعهم المالية، ومنذ البداية ذابت تنظيمات الحزب في نظم الدولة وغدت جزءاً لا ينفصم عنها، ولا يستطيع الدارس لهذه أن يتجاهل أثر تلك التنظيمات[٣].

---

[١] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١٢، يحياوى العمري بن قربة : مرجع سابق، ص١٧٤، ١٧٠.

2) أنظر رسم رقم(٢-١-ج).

[٣] مجهول : الحلل، ص١٠٩، عز الدين عمر موسى: التنظيمات الحزبية عند الموحدين في المغرب، مجلة

وقد تعددت الوظائف المرتبطة بالإدارة المالية في دولة الموحدين [١] مابين أصحاب المناصب الوزارية مثل الوزير وصاحب الأشغال، وكذلك المشرفين وحكام الولايات والقضاة، والعاملين بدور السكة مثل ناظر السكة والسكاك والفتاح ، وكذلك وظائف صغرى مثل خازن المال وخازن الطعام، بالإضافة للعاملين بالرقابة المالية مثل صاحب السوق وأمناء السوق .

١ - أصحاب المناصب الوزارية :

عرف ابن خلدون الوزارة على أنها" أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية " ويعتبر صاحب هذا المنصب هو صاحب المنصب الثاني في التسلسل الوظيفي – لاسيما المالي – بعد الخليفة ذاته[٢] . ويذكر ابن خلدون أنه لما جاءت دولة الموحدين أغفلت أمر الوزارة أولاً للبداوة ومع الزمن تطورت نظم الدولة وبدأت الوزارة تتخذ مكانها بين نظم الدولة الموحدية [٣].

الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت ١٩٧٠م، ص٦٤،إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٢٠٢.

Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.289.

1) أنظر رسم رقم (٣–١–ج).

[٢] ابن خلدون : المقدمة، ص١٦٥.

والوزارة : اسمها مشتق من معناها، واختلف فيه على ثلاثة أوجه، أحدها : انه من الوزر وهو الثقل لأنه يحمل عن الملك أثقاله، والثاني : انه مشتق من الأزر وهو الظهر لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بظهره، والثالث : انه مشتق من الوَزَر وهو الملجأ ومنه قوله تعالى : ﴿كَلَّا لا وَزَرَ﴾ (القيامة:١١) أي لا ملجأ لأن الملك يلجأ إلى رأيه ومعونته، انظر : الماوردى : أدب الوزير المعروف "قوانين الوزارة وسياسة الملك "، تحقيق حسن الهادي حسين، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٤م ، ص٩.

[٣] المقدمة : ص ١٦٨، يوسف اشباخ : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٦م، جـ٢، ص ٢٤١،

وقد مرت مهام واختصاصات الوزير المالية بمرحلتين في عصر الموحدين، مرحلة أولى عاصرت فترة الازدهار في دولة الموحدين، حيث كان الوزير فيها ذا مهام تنفيذية أي أنه يأخذ أوامره من الخليفة الموحدى لينفذها دون اى تدخل في تلك الأوامر إذ ليس له الاستبداد برأي أو اتخاذ قرار، فمن شعر الخلفاء باستبداده أو فساده نكبوه وربما قتلوه [١] . أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع تغير الوضع منذ النصف الثاني من خلافة الناصر ودخول الدولة الموحدية في مرحلة الانحلال، حيث نجد الوزراء يستبدون بشئون الدولة دون أخذ رأى الخلفاء، فقد كان الوزراء يقومون بالدور الأساسي في تولية الخلفاء وعزلهم، ويوقعون على المكاتبات ويوجهون السياسة العسكرية ويتصرفون في الأموال كيفما يريدون [٢].

وكانت مهام الوزير المالية لاسيما في فترة ازدهار الدولة تتلخص في تبليغ أوامر

- Térrasse : Histoire du Maroc , Paris,1949. P.309.

وقد عرف العصر الموحدي أربعة أصناف للوزراء : الصنف الأول وزراء ينتسبون إلى أسرة الخلافة مثل أبناء الخلفاء الموحدين. أما الصنف الثاني من وزراء الموحدين، هم وزراء ينتسبون إلى أسرة معينة كأسرة بني جامع .أما الصنف الثالث من وزراء الموحدين، هم وزراء ينتمون إلى قبيلة معينة مثل قبيلة هنتاته. أما الصنف الرابع من وزراء الموحدين، فيتمثل في هؤلاء الذين أهلتهم صفاتهم ومواهبهم لاحتلال هذا المنصب مثل الوزير أبى جعفر أحمد بن عطية، وللمزيد انظر : عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٧، ٢١٩، ٢٠٤، ٢٥٤، ٢٦٧، ابن سعيد: الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق إبراهيم الابيارى، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٤م، ص٣٧، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٩٨ .

[١] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٦٧، ٦٨، يوسف اشباخ : مرجع سابق، ص٢٤١، احمد إسماعيل الجمال : مرجع سابق، ص٢٠، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٥٩.

[٢] ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، ص ١٣٠، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين و الموحدين، ص١٦٤، ١٦٣، عز الدين عمر موسى : المرجع السابق، ص١٥٩

الخليفة إلى جهات الاختصاص والإشراف على تنفيذها، لاسيما في عهد الخلفاء الثلاثة الأول . فكان الوزير هو الصلة بين الخليفة وتنظيمات الموحدين ونظم دولتهم[١] . كما كان اوزير مسؤولاً عن كافة الشئوون والدواوين المالية– حتى فُصلت تحت إشراف رجل مختص في خلافة المنصور(٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م) – مثل الوزير ابن عطية الذي تولى مهمة جباية الأموال وإنفاقها في عهد عبد المؤمن بن على[٢].

وإلى جانب ذلك كان الوزير في بعض الأحيان يُكلف بالإشراف على نواحي البناء والتعمير التي تقوم الدولة بإنشائها، بما في ذلك ما تحتاجه هذه المنشآت من نفقات مالية، وقد ظهر ذلك في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن حين أسند إلى وزيره أبى العلاء مهمة الإشراف على أعمال البناء والتعمير، وذلك حين كان الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بإشبيلية عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م وإذ أمره ببناء قصور البحيرة خارج باب جهور من إشبيلية[٣].

كما كان الوزير مسئولاً عن إعداد الحفلات الرسمية وما تتضمنه تلك الحفلات من نفقات مالية متعددة، لاسيما فيما يخص نفقات إعداد الموائد الضخمة التي تميزت بها احتفالات الموحدين، أو فيما يخص العطايا المالية التي قد توزع على العامة أو الخاصة في معظم هذه الاحتفالات[٤]. ولكن لعلنا نتساءل هل كان هناك

---

[١] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢١٩. عز الدين عمر موسى : المرجع السابق، ص ١٥٨،
- Abdallah Laroui :Op.Cit , P.183

[٢] ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٣١١، عز الدين عمر موسى : المرجع السابق، ص١٥٨،١٥٩، الحسن السائح : مرجع سابق، ص٤٢٢.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٧٠،٣٧٢.

[٤] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١١٧، ١١٨، عز الدين عمر موسى

وزير مختص بالشئوون المالية فقط ؟

شهد العصر الموحدى وزيراً مختصاً بالشئوون المالية فقط سُمى " صاحب الأشغال" [١]، وقد عرفه البعض بأنه " المتحدث في أمر المال" في دولة الموحدين[٢]، وهو بمثابة وزير المالية . كما كان يطلق عليه أيضاً " والى الخزانة"[٣].

وكان أول ظهور لهذا المنصب في عهد الخليفة يعقوب المنصور(٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م) الذي قلد أبا زيد بن يوجان أشغال البرين وذلك في عام ٥٩٣هـ/١١٩٧م، حيث أوكلت إليه مهمة توفير الموارد المالية اللازمة للدولة والإشراف على النفقات، وقد أستمر هذا المنصب حتى سقوط الدولة [٤].

:الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٥٨.

[١] أنظر وثيقة رقم (١ -أ)،

والأشغال : ويقال أيضاً الأشغال المخزنية، والأشغال المالية، والأشغال الخراجية، وأشغال العدوتين، وهي ألفاظ بمعنى الشؤون المالية والإدارية، قد كثر استعمالها في العصر الموحدى، أنظر : ابن الأبار: الحُلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٥م، جـ٢، ص ٢٩٣، روبار برنشفيك : تاريخ افريقية في العهد الحفصى من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥م، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، جـ٢، ص٦٦.

[٢] ابن الأبار : مصدر سابق، ص٢٩٣، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ٥، ص١٣٩، جـ١٥، ص٣٦٠، هوبكنز : مرجع سابق، ص٨٣.

[٣] الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس،الطبعة الثانية ١٩٦٦، ص٢٩، العمري: مصدر سابق، ص١٥٠، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٤٢، - Abdallah Laroui : Op.cit , p183.

[٤] ابن عذارى المراكشي : مصدر سابق، ص٢٢٥، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٦٨، ١٦٩، هوبكنز : مرجع سابق، ٨٤،٨٣،

- Abdellatif Sabbane: Op.cit,p.277

ويجب الإشارة إلى تميز صاحب هذا المنصب، ومن ذلك التميز عدم تولي هذا المنصب سوى شخص واحد في الوقت ذاته، فلم يسند لوزير أو لأكثر، وأما قضية تولى الوزير لهذا المنصب فهو أمر لا يقوم عليه دليل[١]. ومما تميز به متولي هذا المنصب أيضاً – أي صاحب الأشغال – أنه لا يكون إلا من أبناء أشياخ الموحدين، ولا يكون تعيينه إلا من قِبل الخليفة، ولا يذكر أن أحداً عينه شخص آخر إلا "ابن وين الخير" الذي قلده الأشغال المخزنية الوزير أبو زكريا بن الغمر وزير الخليفة الرشيد(٦٣٠-٦٤٠هـ/ ١٢٣٢-١٢٤٢م)[٢].

وقد تمتع صاحب الأشغال بمكانة ممتازة نظراً للأعمال التي يقوم بها، وقد أشار المقري إلى أهمية مكانته بالأندلس، قائلاً : " وصاحب الأشغال الخراجية في الأندلس أعظم من الوزير وأكثر أتباعاً وأصحاباً وأجدى منفعة، فإليه تميل الأعناق ونحوه تمد الأكف "[٣]، وربما يرجع ذلك إلى صفات الأمانة والإخلاص التي كان يتمتع بها صاحب هذا المنصب، فمن تولّوا هذه الخطة كانوا في غاية الأمانة والضبط، ومن أهل ثقة الخليفة الذي أقره أو عيَّنه[٤].

وكانت مهام صاحب الأشغال المالية متعددة فهو يشرف على استخراج الأموال وجمعها وضبطها وصرفها، وكان مسئولاً عن الأعمال المالية في الولايات، ومحاسبة

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٢٩٢، ٢٩٩، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الاسلامى، ص١٦٩. حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٧.

[٢] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٣٠٤.

[٣] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب : تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٨٨م، جـ ١، ص٢١٧.

[٤] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٢٥، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٦٩،
- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.277.

العمال بأمر من الخليفة[١]. وهناك من يرى أن صاحب هذا المنصب هو وزير مالية مسؤول عن الشئون المالية للجيش الموحدي أكثر من مسئوليته عن باقي الشئون المالية الأخرى[٢]. وهذا لا يتفق مع ما ذكرناه عن مهام صاحب هذا المنصب وفقاً لما ذكره ابن خلدون .

إذن عرفنا صاحب الأشغال هو وزير المالية في عصر الموحدين، وكيف كانت بداية ظهور هذا المنصب وتطوره التاريخي، ومهام صاحب هذا المنصب، وأهميته في عصر الموحدين . ولكن يتبادر إلى الذهن سؤال إذا كان صاحب الأشغال هو وزير المالية في الدولة الموحدية بشكل عام، فمن المسئول عن المالية في الولايات ؟ أو بمعنى أخر من هو وزير المالية في كل ولاية من ولايات المغرب ؟ خصوصاً وأن كل ولاية كانت تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي – إن جاز التعبير – وذلك في إطار لا يخرج عن الحكومة المركزية في مراكش .

يمكن القول بعيداً عن تعقيدات التعريفات والفصل بين كل منها بأن "صاحب الأعمال" هو المسئول الرئيسي عن الشئون المالية في كل ولاية من ولايات المغرب، أو بمعنى أخر هو الذي ينوب عن "صاحب الأشغال" في الدولة الموحدية في كل ولاية من الولايات . على سبيل المثال كان عامل مدينة فاس بمثابة وزير للإقليم له نائب خاص يليه كُتَّاب موظفون أصغر منه رتبة[٣]، خصوصاً وأن إدارة مالية الولايات

---

(١) ابن خلدون : المقدمة، ص١٧١، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٦٩.

(٢) - Abdallah Laroui : Op.Cit, P.183.

(٣) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٥٠ ، عبد القادر زمامه : اكتشاف نص جديد يتعلق بتاريخ الموحدين، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، العدد الرابع والخامس، ١٩٨٠-١٩٨١م، ص٣١٨،٣١٩.

كانت في أغلب الأحيان مستقلة عن سلطة الولاة، وتخضع مباشرةً إلى الإدارة المالية في الحضرة . فقد وُجد في كل ولاية الوالي ووجد صاحب الأعمال أي أن النظام الإقليمي في الدولة الموحدية كان نسخة من النظام المركزي، كما كان هذا النظام يشبه إلى حد ما نظام العمالات في عهد المرابطين [١].

وقد ورد صاحب الأعمال كثيراً في عصر الموحدين وكان صاحب هذا المنصب معروفاً في جميع المناطق والولايات الخاضعة لحكم الموحدين، والجدير بالذكر أن" صاحب الأعمال" يدعى أيضاً بصاحب الأعمال المخزنية [٢].

وقد توخي الخلفاء الموحدون منذ عبد المؤمن بن على الخبرة فيمن يتولى عمالة الولايات، فأقروا المسئولين عن الإدارة المالية على أعمالهم في المناطق التي فتحوها، وعينوا عدداً من ولاة المناطق المفتتحة عمالاً [٣]. ولما استقر وضع الدولة تولى عدد من أشياخ الموحدين عمالة الولايات [٤]، ولأهمية منصب صاحب الأعمال فقد تولى هذا المنصب أفراد انتسبوا إلى الأسرة الحاكمة[٥].

---

[١] الزركشى : مصدر سابق، ص١٣، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٦٩، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص١٠٤.

[٢] مجهول : مجموع رسائل موحديه، نشر ليفي بروفنسال، ص٢٤، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص ١٧٩،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit, p.283.

وأنظر وثيقة رقم (٢-أ) .

[٣] مجهول : الاستبصار، ص١٥١ .

[٤] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوي، ص٤٢٧ .

[٥] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٥٠ ، عبد القادر زمامه : مرجع سابق، ص٣١٨،٣١٩.

أما عن مهام صاحب الأعمال فهو – حسب رأى روبار برنشفيك – كان موكلاً إليه متابعة المصالح المالية للدولة في حيز الولاية التابعة له[١]، أي أن وظيفته في عصر الموحدين الإشراف على أعمال الجباية والخراج[٢] وصرف مرتبات الموظفين والأعمال العمرانية مالياً، وصرف التعويضات لأصحاب الأراضي المصادرة للمصلحة العامة، ويستشيره والى الولاية فى أمر تجهيز الحملات العسكرية وإن كانت الجيوش ستمر بمنطقة يطلب منه إصلاح الطرقات ونصب الجسور وبناء الأسوار، وقد يؤمر بالاشتراك مع والٍ جديد في القبض على والٍ معزول، وكان صاحب الأعمال يشرف أيضاً على المشرفين وعمال النواحي ويبدو أن تعيينهم كان من اختصاصه [٣]. ويبدو أن صاحب الأعمال كان بجانب توليه المهام المالية السابقة، كان يتولى بالتوازي ضبط الأمن والإشراف على حفظ النظام في المناطق التي يعين بها [٤] .

إذن فقد كان الوزير وصاحب الأشغال وصاحب الأعمال بمثابة رؤوس الإدارة المالية في دولة الموحدين، ولكن ما هو المستوى الثاني من العاملين بالإدارة المالية ؟

٢- العاملون بالوظائف المتوسطة :

لقد شمل ذلك المستوى من العاملين بالإدارة المالية "المشرفين"، وجدير بالذكر أن الأندلس عرف منصب المشرف منذ خلافة بني أمية في قرطبة، ثم ورثه ملوك

---

[١] تاريخ افريقية فى العهد الحفصى : ص ٦٦،

-Yasser Benhima :Op.Cit , p.6.

[٢] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوي، جـ١، ص٤٢٧،٤٣٧ .

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص١٣٨ – ١٤٢، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٧، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٧٠، ١٧١، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٢٧.

[٤] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوي، جـ١، ص٤٢٧،٤٣٧ .

الطوائف عنهم . إلا أن بلاد المغرب لم تعرف هذا المنصب المالي إلا في أواخر حكم المرابطين في بعض الولايات[١] . وقد أقر الموحدون هذه الوظيفة، حيث نجد لتلك الوظيفة وجود في ولايات الدولة منذ خلافة عبد المؤمن بن علي (٥٢٤-٥٥٨هـ/ ١١٢٩-١١٦٣م)، والذي أقر المشرفين الذين وجدهم في المدن التي فتحها على أعمالهم[٢].

وفي جميع أطوار الدولة كان هناك مشرف في كل المدن الهامة – انظر جدول رقم (١ – ٢ – ج) – مثل سجلماسة وتلمسان وفاس ومكناسة وتازا وبجاية وإفريقية وأزمور، ومن الراجح أن المشرف غير صاحب الأعمال، إذ كان في عاصمة الولاية عامل ومشرف[٣] . إلا أن ذكر مشرف العاصمة مراكش لم يظهر في المصادر المعاصرة للموحدين إلا في وقت متأخر من عمر دولتهم حيث يذكر ابن سعيد أن مشرف مراكش في عهد الناصر(٥٩٥-٦١١هـ/ ١١٩٩-١٢١٤م) هو أبو عمران موسى بن عيسى بن المناصف الذي ولى دار الإشراف بمراكش[٤]. ومنذ عهد الخليفة الرشيد (٦٣٠- ٦٤٠هـ/ ١٢٣٢-١٢٤٢م) اتخذ الخلفاء مشرفاً مع وجود صاحب الأشغال[٥]. ولكن ما هي

---

[١] البيذق : أخبار المهدي، ص٦٢، هوبكنز : مرجع سابق، ص٨٥.

[٢] البيذق : اخبار المهدى، ص ٦٢.

[٣] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ١٥٨، هوبكنز : مرجع سابق، ص٨٥.

[٤] ابن سعيد : المُغرب، جـ١، ص٦٤.

[٥] ابن عذارى المراكشي : مصدرسابق، ص٢٩٩.

مهمة المشرف؟

كان المشرف في الأندلس قبل قيام دولة الموحدين يقوم بكل الواجبات والحقوق اللازمة عن الإيراد والإصدار للسلع [١] وأغلب الظن أن هذه المهمة لم يكلف بها أحد في بداية الدولة الموحدية إلا بعد أن استقر وضع عبد المؤمن بن علي، ذلك لأن الموحدين في بداية أمرهم أبطلوا المكوس والضرائب والقبالات، وحافظوا على هذه السياسة فترة حتى فرض عبد المؤمن الخراج عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م، ونظم جبايته ثم تخلى خلفاء عبد المؤمن تدريجياً عن إبطال المكوس والضرائب والقبالات، ولهذا فقد كانت مهمة المشرف ولفترة طويلة من الزمن، هي جباية الخراج [٢]. وأما اتخاذ الخلفاء للمشرفين في حضرتهم في أواخر أيام الدولة، ربما يدل هنا على أن المكوس أصبحت هي الدخل الأساسي للدولة، التي تقلصت أراضيها، واجتاحتها الثورات والفتن، فأصبحت الجباية من واجبات الجيش الأساسية [٣].

كما استخدم الموحدون المشرفين في الإنفاق على الإنشاءات المعمارية، كما كان المشرف هو المسئول عن التجار الأجانب في كل مدينة، خاصة في سبته وبجاية وتونس، فهو الذي يكتب إليهم داعياً للتجارة أو منبهاً على مخالفة [٤].

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص١٦٤،٩١.

[٢] ابن عبد الملك المراكشي : الذيل والتكملة، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت،١٩٦٤-١٩٦٥م، السفر الخامس، ص٣٠١ .

[٣] ابن عذارى المراكشي : مصدر سابق، ص٤٤٨ .

[٤] عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص٢٧٨، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ٦، ص ٧١،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.281,282.

ورغم ذلك فقد تعرض بعض المشرفين للعقاب الشديد نتيجةً لفساد ذمتهم المالية، ففي عام ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م أنزل الخليفة أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن العقاب بمشرف فاس عبد الرحمن بن يحي وابن عاصم مشرف مكناسة وكذلك مشرف رباط تازا، حيث كبلهم وسجنهم وصادر جميع أموالهم وممتلكاتهم، ولم يترك لكل واحد منهم إلا داراً واحدةً، كما أغرمهم مبالغ مالية ضخمة [١]. إذن فقد كانت خطة الإشراف وصاحبها من الخطط المهمة في الإدارة المالية، ولكن من كان يرأس دواوين تلك الإدارة ؟

كان من أبرز العاملين في الوظائف المالية المتوسطة في عصر الموحدين أيضاً رؤساء الدواوين المالية التي سبق ذكرها ومن هؤلاء " متولي المستخلص"، وهو المشرف على أموال الخليفة، والمحافظة عليها وتحصيل ما يتعلق بها من مختلف أبواب الدخل . وقد عّين الخليفة عبد المؤمن بن علي "ابن ومانون " في عام ٥٤٩هـ / ١١٥٤ م على نصيبه من إحدى الحملات وكانت ثماني مائة ناقة[٢]، كما أن أبا بكر بن ملول بن إبراهيم بن يحي الصنهاجى كان أميناً على ضياع وأموال المنصور الموحدى[٣].

كذلك كان هناك "ناظر المجابى" وهو من رؤساء الدواوين المالية، ويبدو أنه هو ذاته "متولي المجابى" الذي كان مسئولاً عن تحصيل الضرائب والجزيات على مختلف أنواعها [٤]، ويبدو أنه كان في المستوى الأقل من صاحب الأعمال في

---

[١] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٥٨.

[٢] البيذق : أخبار المهدي، ص٧٢، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٩.

[٣] البيذق : المقتبس، ص٤٢.

4) أنظر وثيقة رقم (٣-أ).

النواحي والولايات، أي أنه كان مُؤَمَّراً من قبل صاحب الأعمال[١].

كما كان هناك رئيس ديوان المراسي وقائد الأسطول وصاحب أشغال البحر، والذي كان يوكل إليه مهمة تحصيل غنائم المعارك البحرية وتعهدها، وتعهد نفقات الأسطول وجنده، كما كان مسئولاً عن الأموال التي قد ينقلها الموحدون من وإلى بلاد المغرب عبر البحر، بالإضافة إلى الإشراف على ديوان المرسى وتحصيل ضرائب سكانه[٢].

وكان للولاة [٣] دور في الإدارة المالية في ولايتهم أيضاً فرغم أن مهمة الوالي كانت أمنية في المقام الأول، ولم يكن يشرف على الإدارة المالية في طور الازدهار، فقد وجد قلة من الولاة – بالإضافة لإشرافهم على أعمال البناء والتعمير ونفقات

---

[١] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوي، جـ١، ص٤٤٠، ٤٧٠، عبد الله علي علام : الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦٨م، ص٢٦٤.

[٢] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة) : تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص٣١٣، ٣١٤ .

[٣] مرت تعيينات الولاة وأصنافهم بثلاثة مراحل، ففي المرحلة الأولى كان تعيين الولاة من أشياخ الموحدين، وسلالة الحكام السابقين في الحقبة التي سبقت إعلان الحكم الوراثي، ولم يرد ذكر إلا لوالٍ واحد من أبناء عبد المؤمن . والمرحلة الثانية هي دور الازدهار حيث كان الولاة من (السادة) . والمرحلة الثالثة هي دور الانحلال وفيها كادت أن تتساوى نسبة أشياخ الموحدين بـ (السادة). وكان هؤلاء الولاة يتلقون تكويناً ثقافياً وعلمياً، قبل أن يعهد إليهم بتدبير شؤون الإدارة والأقاليم، وللمزيد أنظر : ابن الأثير : مصدر سابق، جـ٩، ص٤٠٨ ، الوزير السراج : مصدر سابق، ص١١، منى حسن احمد محمود : الحياة السياسية ومظاهر الحضارة بمراكش خلال عصر المرابطين والموحدين، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٨٤م، ص٢٥١، عز الدين عمر موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٨٠، ١٨١، ١٨٢، كمال السيد أبو مصطفى : دراسات في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ١٩٩٧م، ص٣، ٤، ٥٦،

– Abdallah Laroui : Op.Cit , p181 .

الحملات العسكرية – قد فُوضوا تفويضاً كاملاً لإدارة ولايتهم لاسيما الإشراف المالي، وقد كانوا إما من أهل ثقة الخليفة، أو لأن حالة ولايتهم استدعت مثل ذلك التفويض . فبعد فتح مدينة فاس ومكناسة من قبل الموحدين قبيل فتح مراكش، ولى عبد المؤمن بن على إبراهيم بن جامع على فاس، ويحي بن يغمور على مكناسة، كما ولى يوسف بن مخلوف وهو من شيوخ هنتاتة على مدينة سبتة بعد أن وصلته بيعة أهلها له وهو في طريقه لحصار مراكش . وبالطبع هؤلاء تولوا كل شئوون ولايتهم بما فيها الشئوون المالية نتيجة انشغال عبد المؤمن بن على في تلك الفترة بالحرب ضد المرابطين[١].

كما أن الخليفة يعقوب المنصور عندما خرج في حملته على المغرب الأدنى عام ٥٨٢هـ/ ١١٨٦م، استخلف مكانه على مراكش السيد أبا الحسن شيخ بني عم وكبيرهم، وجعل له النظر في تتميم ما بقى من بناء الصالحة وما يحتاج إليه من نفقات، وأعطاه كامل التفويض في ذلك[٢].

غير أن الولاة استبدوا بإدارة شؤون ولايتهم منذ خلافة المستنصر(٦١١-٦٢٠هـ / ١٢١٣-١٢٢٤م)، فكثر ولاة الاستبداد في دور الانحلال . ففي خلال عصر المستنصر – سابق الذكر – برز عمه إدريس الكبير كوالٍ لأفريقية، وخلال ولايته قام بالإشراف على بناء البرجين اللذين على باب المهدية [٣] وعلى تحصين

---

[١] الزركشى : مصدر سابق، ص١٨، أنظر وثيقة رقم (٤ –أ) .

[٢] ابن عذاري : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٨٦ .

[٣] المهدية : مدينة كبيرة بناها عبيد الله الشيعي، والمسافة بين المهدية والقيروان ٦٠ميلاً، والبحر يحيط بالمدينة من جميع جهاتها، إلا من الجانب الغربي، وللمهدية مرسى للمراكب، محفور في حجر صلد يسع ثلاثين مركباً، انظر : مجهول : الاستبصار، ص ١١٧، ١١٨.

المدينة، وما لزم ذلك من نفقات مالية[١]. و يبدو انه لم يرجع إلي الخليفة في ذلك.

كما كان للقضاة[٢] مهامهم المالية أيضاً – فبجانب المهمة الأساسية للقضاة وهي إقرار العدل بين طبقات الأمة – فقد كان للقضاة بعض المهام المالية التي أوكلت لهم، والتي ورثها القضاة في عهد الموحدين عن نظرائهم من عهد المرابطين[٣] حيث كان لهم الحق في مراقبة جميع العمال والولاة، باعتبار القضاة ممثلين للشريعة . وأن على العمال والولاة الخضوع والامتثال لأوامرهم، كما كان يوكل للقاضي جمع وتوزيع زكاة الفطر على مستحقيها . كما تولى بعض القضاة الإشراف على بيت المال، كالقاضي ابن صقر الذي كان مسئولاً عن بيوت المال في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن [٤] . كما يذكر ابن عذارى أن من بين من عوقب من موظفي الإدارة المالية

---

[١] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٤٢، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٨٥ .

[٢] كان القضاء من الخطط المهمة في عصر الموحدين، ومن الطبيعي أن يستعين الموحدون بقضاة من أهل البلد نفسها، فاستعان خلفاء الموحدين بقضاة مغارية ومنهم أبو عمران موسى وهو من أهل تينملل ، كما استعان الموحدون بقضاة من الأندلس، كأبي القاسم أحمد بن محمد بن بقى قاضى الجماعة بمراكش، وهو من أهل قرطبة . وبجانب القضاة المغاربة والأندلسيين فقد تولى أحد المصريين منصب القضاء في عهد المنصور الموحدى، وهو هبة الله بن الحسين المصري، ويكنى أبا المكارم، للمزيد انظر : ابن الأبار :التكملة لكتاب الصلة، تحقيق ألفريد بل وابن أبى شنب، المطبعة الشرقية للأخوين فونطانا، الجزائر ١٩١٩ م، ص١١٠، ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢٢٤، ابن القطان : مصدر سابق، ص١٧٥، أبو العباس الغبريني : عنوان الدراية فيمن عُرف من علماء المائة السابعة ببجاية، تحقيق عادل نويهض، منشورات لجنة التاليف والترجمة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٩م، ص٢٠٩، النباهى : مصدر سابق، ص ١١٧، ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، ص٣٣٤،

–Terrasse : Op.Cit, p.309 .

[٣] ابن عبدون : مصدر سابق، ص١٠، ١١ .

[٤] ابن فرحون المالكي : مصدر سابق، ص١١٧، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٠٧، هويكنز :

الفاسدين عام ٥٧٩ هـ / ١١٨٣م على يد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن "قاضى المعدن" [١]، والراجح أن هذا المنصب كان يختص بالإشراف والمراقبة على مناجم الذهب والفضة المستخدمين في صناعة العملات.

ومن العاملين في الإدارة المالية أيضاً "الكتّاب" [٢]، فقد كان لصاحب الأشغال كُتاب يقيدون المجابى والجزيات العامة، ويضبطونها بالشهود، ثم يرفعونها إلى الخليفة في خرائط فيختمها بخاتمه، وذلك حتى تُحفظ في المخزن [٣].

كما كان هناك كتّاب الجيش الذين يختصون بالشئون المالية للجيش فـ (ديوان الجند أو العسكر) كان فيه كتّاب يساعدون رئيسه في إحصاء الجنود النظاميين، لمعرفة حاجاتهم المالية وتقدير عطاياهم[٤]. كما كان لـ (ديوان التمييز) كاتبه الخاص،

مرجع سابق، ص٩١، محمد رشيد ملين : عصر المنصور الموحدى أو"الحياة السياسية والفكرية والدينية في المغرب من سنة ٥٨٠ إلى سنة ٥٩٥ هـ "، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، د.ت، ص٥٠، ٩٩، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص١٧٣، ١٧٤.

[١] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٥٨ .

[٢] كان منصب الكاتب من المناصب المهمة في دولة الموحدين، ومما يدل على ارتقاء هذا المنصب في عهد الموحدين، ذلك العدد الكبير من أئمة البلاغة والأدب الذين خدموا في قصور خلفاء الموحدين والذين أصبحوا كتاب رسميين للدولة، بالإضافة إلى أعداد الرسائل الموحدية الكبيرة ، والكتّاب كانت لهم درجات، ومستويات متفاوتة في الأهمية والقيمة، أنظر : ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٤١، ٤٢، ابن سعيد : المُغرب، جـ٢، ص١٢٨، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٦٦،١٦٧،١٧٠،٢٢٥، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٢٤، محمد عمارة : مرجع سابق، ص٤٧٤.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٥٤، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٦٩،

- Abdallah Laroui :Op.Cit, P.183.

[٤] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٠٤، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص١٥٠،

وكان هذا الكاتب يحتفظ بسجلات بأسماء جميع الموحدين وسائر الأجناد المرتزقين، وكلما ميزت الجيوش – أي تم استعراضها – استعدادا لغزوة، عارض جريدته الجديدة على سجلاته السابقة، فإن وجد فرقاً، عرضه على الخليفة لاتخاذ قرار بشأنه، ومتى أقر الخليفة قوائم الجيوش، أنفذ هذا الكاتب "البركات" – المرتبات – على مقتضاها [١]. وقد ظهر دور كتّاب الجيش جلياً عند خروج أي حملة عسكرية موحديه، فهم موكل إليهم مهمة إحصاء جنود الحملة وتنظيمهم، وبالتالي توزيع الأرزاق والبركات والعطايا عليهم[٢].

وبجانب كتّاب الجباية والجيش كان هناك كتّاب متابعة وتقييد النفقات المالية لاسيما نفقات البناء والتعمير، فعند الأمر ببناء منشآت مدنية مثل المدن أوعسكرية مثل الحصون والقلاع، كان الكتّاب أول من يشترك في عملية البناء هذه من خلال تسجيل ما ينفق من أموال وما يتم من إنجازات، كما كان لهم دورهم في إرسال الرسائل بأوامر الموحدين للعمال كافة لجمع ضرائب أو إنفاق شئ[٣]. والجدير بالذكر أن البعض يرى أنه رغم ذكر كاتب الإنشاء وكاتب الجزيات كل على حدة فإننا لا نستطيع أن نميز بين المنصبين [٤].

محمد عادل عبد العزيز إبراهيم : مرجع سابق، ص٣٤.

[١] عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص٢٠٤، ٢٥٨، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٦٧،١٦٨.

[٢] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٣٦.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٨٤ – ٨٦.

[٤] - Abdellatif Sabbane: Op.Cit,pp.285,286.

٣- العاملون بدور السكة :

يُعد العاملون في دور السكة من العاملين في الإدارة المالية، ومنهم "ناظر السكة " وهو المشرف الدائم لدار السكة، فكان يحضر فتحها والختم عليها عقب الانتهاء من الأعمال، إلى جانب فحص النقود التي يقدمها له السكاك ليجربها بميزانه، كما يقوم بتفقد الدنانير والدراهم بعد الطبع[١].

كما كان يعمل تحت إدارة الناظر في دار السكة بعض الموظفين منهم "الشاهدان"، ويأتيان بعد ناظر السكة من حيث الأهمية الإدارية، وهما الشخصان اللذان يقومان بمراقبة بعض الأعمال المتعلقة بالصيانة، والمحافظة على دار سكة العملة ، ويجب أن يكونا خبيرين في عملهما، وكانا بحوزتهما أدوات ووسائل تقدير العملات وضبطها مثل صِنَج الوزن والعيار[٢].

أما "السكاكون" فهم الذين يتولون إعداد السبائك المعدنية المستخدمة في صناعة العملات، من خلال عملية صهر المعادن للوصول إلى تحديد النسبة المقررة للعيار[٣]. كما كان "المدادون" و"الفتاحون" يقومون بصنع الصفائح من المعدن المسبوك، ويشترط على المداديين ألا يغيبوا على شئ مما دفع لهم، ويتفقدهم الناظر في

---

[١] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١٢-١١٦.

[٢] أبو الحسن : مصدر سابق : ص١١٣، ١١٤، صالح بن قربة : مرجع سابق، ص ٣٢.

[٣] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١٧، ١١٨، ١١٩، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ ١٥، ص١٧٨، مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية (٤٤٢ – ٦٦٥ هـ / ١٠٥١ –١٢٤٧م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٠م، ص٩٥، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص٢٣٦.

أثناء ذلك[١] . والجدير بالذكر أن الفتاح كان من الوظائف الأساسية والمهمة في دور السكة، فهو أصل من أصولها فإن استقام استقامت الأعمال بها . لاسيما وأنه كان يتولي الإشراف الفني علي عملية النقش أو الحفر، وصيانة رسوم السكة وتصميماتها، ونظراً لأهمية وظيفته كان هذا الموظف ممنوعاً من الاغتسال خارج دار السكة [٢].

وأخيراً يأتي "الحراس" فقد كان بدور السكة حارس ليلى يسمى "سامر " يقف بأعلاها يحرسها بالليل من سائر جهاتها، كما كان هناك حارس عند أبواب الدار يحرسها نهاراً منعاً للسرقة أو السطو[٣].

٤- العاملون بالرقابة المالية :

ورث الموحدون خطة الحسبة عن سابقيهم المرابطين [٤]، رغم وجود بعض الآراء المشككة في وجود خطة الحسبة في عصر الموحدين من الأصل[٥]. والراجح أن خطة الحسبة في فترة الموحدين كان يقصد بها الرقابة على

---

[١] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٣٣، ١٣٤ .

[٢] المصدر السابق : ص١١٥، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ ١٥، ص٣٥٢ ، صالح بن قربة : مرجع سابق، ص٣٤ ، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢١٩.

[٣] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٢٦ .

[٤] ابن عبدون : مصدر سابق، ص٢٠، ٢١ .

[٥] عبد الرحمن الفاسى : خطة الحسبة بين النظر والتطبيق، مطبعة النجاح – دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٤ م، ص٨١ -٨٤.

والجدير بالملاحظة أن الفقر في تأليف كتب عن الحسبة في عصر المرابطين، سرى أيضاً إلى عصر الموحدين بالرغم من وجود وظيفة المحتسب في دولة الموحدين، وربما كانت هناك مؤلفات وضاعت، أو أن الموحدين انصرفوا عن التأليف في الموضوع، لأنه ارتبط في الأذهان بالمذهب المالكي، وبأمهات فروع الفقه وكانت محل مقت وإنكار من الموحدين، الذين رفعوا لواء فكرة الرجوع إلى الأصول

السوق حيث سميت هذه الخطة بـ "خطة السوق "، كما كان المحتسب يُدعى "صاحب السوق " [١].

إلا أنه وردت إشارات في تراجم بعض العلماء تؤكد تولى هؤلاء لمنصب الحسبة في بلاد المغرب لاسيما العاصمة مراكش، وكذلك في الأندلس أيضاً في عصر الموحدين، لاسيما ما ورد في ترجمة عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن فرج الخزرجي (٥٢٤ -٥٩٧ هـ / ١١٣٠ - ١٢٠٠) والذي تولي الحسبة في عهد المنصور الموحدي [٢]. كما تولى هذه الخطة أيضاً عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن بيبش(توفى عام ٦٠٦ هـ /١٢٠٩ م) [٣] . كذلك ميمون بن على بن خيازه الخطابي(٥٧٠-٦٣٧هـ / ١١٧٤ – ١٢٣٩م)الذي تولى حسبة الطعام في مراكش [٤]. كذلك ما ورد في ترجمة عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عمر الأنصاري(توفى عام ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م) الذي ولى حسبة السوق بمراكش فَحُمِدَتْ سيرته فيها [٥]. مما يدفعنا إلى الاعتقاد بوجود منصب المحتسب .

الحقيقية للتشريع الإسلامي، انظر : حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٧٩.

[١] ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة لكتابي، السفر الخامس، ص٤٦٠، محمد المنونى : خطة الحسبة في المغرب، مجلة المناهل، العدد ٤، مارس ١٩٧٩ م، في (أبحاث مختارة، منشورات وزارة الشئون الثقافية، مطبعة دار المناهل، الرباط ٢٠٠٠م)، ص١٨٣، محمد المغراوى : الموحدون وأزمات المجتمع، مطبعة جذور للنشر، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م، ص٧٧ .

[٢] ابن عبد الملك المراكشي: مصدر سابق، السفر الأول، ص٨٢، ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥-١٩٧٧م، جـ ٣، ص٥٤١.

[٣] ابن عبد الملك المراكشي: مصدر سابق، السفر الخامس، ص٤٦٠ .

[٤] ابن القاضي المكناسى : جذوة الاقتباس، جـ١، ص٣٣٤،٣٣٨.

[٥] ابن عبد الملك المراكشي: مصدر سابق، بقية السفر الرابع، ص ١٧٧، ١٧٨.

وكان تعيين المحتسب بشروط وصفات يجب أن تتوفر في الشخص الذي سيتولى هذا المنصب، فيجب أن يكون فقيهاً في الدين قائماً مع الحق نزيه النفس وعالي الهمة، معلوم العدالة وذا أناة وحِلْم وتيقظٍ وفهم، عارفاً بجزئيات الأمور وبسياسة الناس، لا يستفزه طمع ولا تأخذه – في الله – لوم لائم، مع مهابة إزاء الذين إلى نظره واستعمال اللين من غير ضعف والشدة من غير عنف [١].

أما عن مهام المحتسب المالية فقد كان يقوم بمراقبة وضبط عمليات البيع والشراء، من حيث الموازين والمكاييل، ومراقبة الأسواق وما فيها من أنواع المتاجر المختلفة . ومراقبة دور الضرب والتأكد من سلامة ووزن وعيار العملة، ومراعاة إثبات اسم الخليفة على العملة، بالإضافة إلى مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار، كما كان من حقه تحديد أسعار المبيعات . كما كان المحتسب يسهر على تحديد أوقات الخدمة للعمال حسب العادة الجارية، ويسعى لتمكين العامل من الوقت الكافي لأداء الصلاة التي تصادف وقت العمل مع ما تتطلبه من طهاره [٢] .

وحتى يتمكن المحتسب من ممارسة هذه الاختصاصات فقد مُنح السلطة اللازمة في توقيع العقوبات على المذنبين، فكان من حقه أن يطرح الشئ المغشوش أو يتلفه، أو إهانة الجاني وتوبيخه، أو حتى بالسجن والضرب والتشهير، وكذلك من حقه أن ينفيه من السوق، أو رفع يد الجاني عن الصنعة، وبهذه الاختصاصات

---

[١] السقطى : مصدر سابق، ص٥، ٦، ٩، الشيزرى : مصدر سابق، ص٦ ، ابن عبدون : مصدر سابق، ص٢٠، الماوردى : الأحكام السلطانية، ص٣١٦، محمد المنونى : مرجع سابق، ص ١٨٤.

[٢] الجرسيفى : مصدر سابق، ص١٢٠، ١٢٥، السقطى : مصدر سابق، ص١٠، ١١، الشيزري : مصدر سابق، ص٩، ١٢، ابن خلدون : المقدمة، ص١٥٨، سامية مصطفى مسعد : مرجع سابق، ص ١٦١، عبد الله على علام : مرجع سابق، ص ٢٥٥، ٢٦٧، محمد المنونى : مرجع سابق، ص ١٨٥.

والسلطات استطاع المحتسب أن يؤدى دوره في رقابة أحوال السوق[١].

أما أعوان المحتسب فهم "الأمناء" وهناك إشارات كثيرة على وجود هذا المنصب منها أن عبد المؤمن بن علي أمر طلبة الولايات في رسالة أن يعينوا أمناء على سوق الجواري[٢]، وفي رسالة أخرى أمر بتعيين أمناء ليشرفوا على مراقبة الصلاة بين العامة من الناس وتعليمهم أم الكتاب وسورة من القرآن [٣]، كما أن المراكشي أشار إلى الأمناء وطبيعة عملهم، فيذكر المراكشي أن الخليفة يعقوب المنصور قد أمر أن يدخل عليه أمناء الأسواق في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم و حكامهم [٤] . ويبدو أن الأمناء كانوا يعينون من قبل الخليفة الموحدى، كما أن الأمناء كان لهم زى خاص يتميزون به ويختلف من مدينة إلى أخرى [٥].

أما مهام الأمناء فقد مرت بمرحلتين المرحلة الأولى كان الأمين فيها ذا مهام جبائية حيث كان للأمناء دور كبير في تحصيل الغنائم عند فتح عدد من المدن وعلى رأسها مراكش، ويشير البيذق إلى ذلك فيقول : " أرسل الأمناء إلى المدينة – مراكش – مع الوزير، وكان السبي يضمون للمخزن أنهاه الله" [٦]، ويشير ابن عذارى إلى

---

[١] الشيزرى : مصدر سابق، ص١٤، ابن خلدون : المقدمة، ص١٥٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٠، محمد المنونى : مرجع سابق، ص ١٨٥.

[٢] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٧ .

[٣] مجهول : مجموع رسائل موحديه، تحقيق ليفي بروفنسال، ص١٣٧ .

[٤] المعجب : ص٢٣٦، الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ ٤٢، ص٢١٩. محمد المنونى : مرجع سابق، ص١٨٤،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,pp.275,276

[٥] عبد الواحد المراكشى : مصدر سابق، ص ٢٣٦، عبلة محمد سلطان لطيف : مرجع سابق، ص ١٢٢.

[٦] أخبار المهدي : ص٦٦، عبد الأحد السبتى وآخرين : مرجع سابق، ص٥٩،

-Abun-Nasr.Jamil.m : Op.Cit, pp.90to93.

ذلك أيضاً، فيقول: " لما كان فتح مراكش ودخلها أبو محمد عبد المؤمن رجع منها إلى محلته، وجعل الأمناء على أبوابها مدة شهرين أثنين، فاجتمع فيؤها ومالها " [١] . كذلك حين استولى الخليفة عبد المؤمن على مدينة تونس عام ٥٥٤هـ/ ١١٤٨م، واستلم المدينة أرسل أمناءه لاقتسام أموال أهلها [٢]، كما قام الأمناء بإحضار المال من المخزن قبيل خروج الحملات العسكرية لسد نفقات تلك الحملات إذا طلب منهم الخلفاء الموحدون ذلك[٣].

أما المرحلة الثانية التى مرت بها مهام هؤلاء الأمناء فهى مرحلة غلب عليها المهام الرقابية، فيبدو أن الأمناء تحولوا من جباية الغنائم في مرحلة نشأة الدولة إلى مساعدة المحتسبين في الرقابة على السوق، وما به من معاملات تجارية ومالية، وهذا ما نستشفه من كلام المراكشي، فيذكر أن المنصور : " كان قد أمر أن يدخل عليه أمناء الأسواق، وأشياخ الحضر، في كل شهر مرتين، يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم وحكامهم " [٤].

٥ – العاملون بالوظائف المالية الصغرى :

أما الوظائف المالية الصغرى فقد تعددت ومنها الماسح وهو العامل[٥] المُكلف

---

[١] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص٣٠، مجهول : الحلل، ص١٤٣ .

[٢] النويرى : مصدر سابق، ص٦٥، الوزير السراج : مصدر سابق، ص ٢٥٠،

-AbdaLlah Laroui : Op.Cit, pp.180.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١١٦.

[٤] المعجب : ص٢٣٦، الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ ٤٢، ص٢١٩.

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit ,pp.275,276.

[٥] العامل : لقب أُطلق على الموظف في الدولة الإسلامية، وأكثر ما ارتبط بالشخص الذي ينظم الحسابات ويكتبها، أنظر : القلقشندى : صبح الأعشى، جـ ١٥، ص٢٤١، مصطفى عبد الكريم

بقياس الأراضي الزراعية، وربما كان قياس وتخطيط أماكن المنشآت الجديدة وعمل رسوماتها وتسجيل بياناتها في

سجلات الدولة هي من عمله أيضاً [١]، وقد احتاج الموحدون بالطبع هذه المهنة لاسيما مع عملية مسح الأراضي في عهد عبد المؤمن بن على(٥٢٤-٥٥٨هـ/١١٢٩-١١٦٣م)، وهي عملية عُرفت أيضاً باسم التكسير أو الروك [٢]، التى كان من نتائجها فرض الخراج على كل بلاد المغرب[٣].

أما "الجُبَاة" فهم العمال القائمون على تحصيل وجباية مستحقات الدولة وفرائضها المالية، وقد أدي تنوع الموارد المالية إلي وجود جباة مختلفين حسب نوع الضريبة[٤] . كما يعد" الخزّان "من العمال الموكل إليهم حفظ الأموال في بيت المال "المخزن" . وقد ذكر ابن عذارى نوعين من الخازنين للمال في العصر الموحدى، خازن المال الذهبي، وخازن الطعام الطرجوقى[٥].

الخطيب : مرجع سابق، ص٣١٥، روبار برنشفيك : مرجع سابق، ص٦٦.

[١] القلقشندى : صبح الأعشى، جـ ١٥، ص ٢٩٤.

[٢] التكسير أو الروك :هما مصطلحان مترادفان، ومعناهما في الأصل مسح أرض الزراعة في بلد من البلاد لتقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال، انظر : القلقشندى : المصدر السابق، ص١٦٤، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٩.

[٣] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٨، ١٩٩،

- Abdallah Laroui : Op.Cit, P.18.

[٤] ابن غازي : الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، تحقيق عطاأبورية، سلطان بن مليح الاسمري، مكتبة الثقافة الدينية٢٠٠٧م، ص٧٤، سلمى الخضراء الجيوسى : الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، جـ٢، ص١٠٤٦.

[٥] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٥٨، محمد عمارة : مرجع سابق، ص١٨٥، ١٨٤،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,pp.287,286.

وجدير بالذكر في نهاية عرض الإدارة المالية الموحدية بشقيها المؤسسات المالية والعاملين فيها، أن نضج الإدارة الموحدية ودقتها وحسن ضبطها وتنظيمها قد ظهر جلياً في عصر ازدهار الدولة الموحدية، فقد أثبت المغاربة لاسيما في تلك المرحلة أنهم عمال مهرة . كما أن الموحدين أنفسهم بالمقارنة مع أسلافهم المرابطين كانوا أكثر إدراكاً وتنظيما واستعدادا بل واعتداداً بالنفس[١].

وبالإضافة لما أسهم به المغاربة من دور فعال في الإدارة المالية، فان العنصر الأندلسي يعد أيضاً أهم عنصر في هذه النهضة التي أصابت الجهاز الإداري الموحدى بعد هجرتهم إلي بلاد المغرب، وانضمام أعدادٍ كبيرة منهم إلى الجهاز الإداري الموحدي، نتيجة إحسان وتشجيع الموحدون لهم، فقد هيئوا لهم فرصة العمل في حكومتهم، فصار منهم قضاة وكُتاب وعمال أفادوا الإدارة المالية بخبرتهم[٢].

ثالثاً- الرقابة المالية:

برز في العصر الموحدي بعض التجاوزات المالية من قبل بعض العاملين بالإدارة الموحدية، مما استدعي تدخلاً من قبل خلفاء الموحدين للقضاء علي تلك التجاوزات، من خلال نظام رقابي قوي نجح من خلاله خلفاء الموحدين من الحد

---

(١) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٧، ٢١٩، ٢٠٤، ٢٥٤، ٢٦٧، ابن سعيد: الغصون اليانعة، ص٣٧، ف.هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة احمد محمد رضا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥م، جـ١، ص٣٣١.

- Abun-Nasr. Jamil. M : Op.Cit, pp.97to100.

(٢) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢٢٤، ابن القطان : مصدر سابق، ص١٧٥، النباهى : مصدر سابق، ص ١١٧، ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، ص٣٣٤، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص ١٢.

من تلك التجاوزات علي أقل تقدير . لذلك كان من الضروري عرض رقابة خلفاء الموحدين ومعرفة أقسام تلك الرقابة، والتجاوزات المالية التي حدثت من قبل بعض عمال الإدارة الموحدية، ثم التطرق إلى ذكر طرق ووسائل القبض والتحقيق مع المتهمين بتلك التجاوزات، وكذلك معرفة العقوبات التي نزلت في حق هؤلاء العمال .

أ- أقسام الرقابة المالية :

كما كان هناك رقابة مالية من جانب العاملين بالإدارة المالية – لاسيما من جانب أصحاب السوق والأمناء – للأموال العامة والخاصة والمعاملات المالية في الأسواق والأماكن الأخرى المرتبطة بالنظام المالي، فقد كان هناك ايضاً رقابة أخرى على هؤلاء العاملين بالإدارة المالية أنفسهم، حيث قام خلفاء الموحدين برقابة هؤلاء، لاسيما في عصر ازدهار الدولة ٥٤١ – ٦١٠ هـ / ١١٤٦ – ١٢١٣م، فقد كان خلفاء هذه الفترة يهيمنون على شئون الحكم ويشرفون على دقائق الأمور ويتابعون أحوال عمالهم وموظفيهم ولا يعولون على التفويض ... إذ قد يخون الأمين ويغش الناصح [1].

وقد انقسمت رقابة خلفاء الموحدين على الإدارة المالية للدولة إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول رقابة توجيه وإرشاد، والثاني رقابة إصلاح وتطهير، وفيما يلي توضيح لكل قسم على حدي :

---

[1] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٧٣ .

١- رقابة التوجيه والإرشاد :

يرجح أن خلفاء الموحدين قد ورثوا ذلك النوع من الرقابة عن المهدى بن تومرت (٤٧٥-٥٢٤هـ/ ١٠٨٢-١١٣٠م) . وقد تميزت هذه النوعية من الرقابة بأنها رقابة متابعة وإشراف وتحذير من قبل الخلفاء الموحدين لعمالهم وموظفيهم، فلا يقوم الموظفون بعمل إلا بعد استشارة الخليفة وإحاطته علماً بكل ما يحدث [١] .

وقد اهتم عبد المؤمن بن على(٥٢٤-٥٥٨ هـ / ١١٢٩-١١٦٣م) بذلك النوع من الرقابة، ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي أرسلها – وهو يزور قبر المهدي في تينملّل جنوب المغرب – وتحمل تاريخ السادس عشر من ربيع الأول عام ٥٤٣هـ / الرابع من أغسطس عام ١١٤٨م، إلى جميع الطلبة والأشياخ والعمال من الموحدين ببلاد العدوة والأندلس، والتي اشتهرت برسالة "الأمر بالعدل والنهى عن المنكر" [٢]. فقد كانت هذه الرسالة تمثل أساس هذا النوع من الرقابة طوال عصر عبد المؤمن [٣] ومن جاء بعده من خلفاء . حيث جاء فيها توجيهات وأوامر للطلبة والشيوخ وكافة العاملين بالإدارة المالية بضرورة المحافظة على أموال الدولة من النهب والسرقة وألا يتصرفوا فيها دون أمر منه : " فاتقوا الله تعالى فيها – يقصد أموال الدولة – فإنها أمواله المخزونة في أرضه، وبادروا إلى كف كل معتد وقبضه، ولا سبيل لكم أن تنقدوا منها قليلا ولا كثيراً إلا بعد استئذاننا وتعريضنا بالدقيق والجليل مما هنالك، وهذا أمر منا لكم ولكل من وقف على كتابنا هذا من الطلبة

---

[١] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص ٩، السلاوى : مرجع سابق، ص٨٥، عبادة كحيلة : مرجع سابق، ص١٢٠.

[٢] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٣٧،٣٨، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، ص٢٥.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٣٩.

والشيوخ والموحدين كافة، أمراً دائماً لازماً، سنته بالاستمرار مستظلة، وصحته بفضل الله لا تدخلها تعله ... فأمرنا بجميع فصول كتابنا هذا إليكم ولسواكم شامل ... فمن خالفه بوجه من وجوه الخلاف فقد تبين عناده، وساء في العاجل والآجل مآله ومعاده "[١].

ولقد سار علي هذا النمط من الرقابة الخليفة يعقوب المنصور منذ أن كان وزيراً لأبيه، واستمر علي هذا النهج بعد أن تولى الخلافة [٢]. فقد كان يحث العمال والجباة في الرسائل الرسمية التي بعث بها لهم بشأن هذا الموضوع على إقرار العدل والرفق بالرعايا، خصوصاً عند إلزامهم القيام بواجباتهم والسهر على حمايتهم ممن يريد إيذاءهم، والسماح لصاحب كل ذي شكوى بالوصول إليه إذا ما رغب في ذلك، يقول ابن عذارى : " وضمنت الكتب النافذة بذلك فصولاً في بسط العدل والتأكيد على العمال والولاة بتأنيس الرعية وتوخي رضاهم في اقتضاء حقوقهم وكف أيدي الظالمين عنهم وإباحة جواز البحر إلى المشتكين والمتظلمين "[٣].

ومن الوسائل التي اتبعها المنصور وكانت ذات ناحية تربوية لمنع هؤلاء العمال والموظفين عن أخذ مالا يحق لهم هو أسلوب القدوة الحسنة، حيث عمد في بعض المواقف إلى إظهار مدى حرصه على أموال المسلمين وعدم نهبها، فيذكر ابن عذارى عن دفع يعقوب المنصور أموالاً للقبائل التي استولى من حكم المغرب على أراضيهم من أجل بناء مدينة مراكش وتطويرها، ولو كان في هذا الاستيلاء منفعة للجميع، وهكذا جعل المنصور من نفسه قدوة لعماله حتى لا يتهم بالتشديد عليهم فيما يخص

---

[١] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٩، ٢٠٠ .

[٢] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢١٩، ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص٣.

[٣] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٧٣، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٣٠٨.

أموال الدولة والناس وهو نفسه صاحب مفاسد في هذا المجال [١].

وجدير بالذكر أن خلفاء الموحدين قد مارسوا رقابتهم على عمالهم الماليين، وزادوا من تحذيراتهم وتوجهاتهم لهم أثناء فترات الطوارئ لاسيما عند خروجهم لحملة عسكرية، فعندما يقومون بحملة يتفقدون أحوال العمال في المناطق التي يمرون عليها [٢] . فالخليفة يعقوب المنصور عندما خرج في حملته على المغرب الأدنى عام ٥٨٢هـ / ١١٨٦م أكد على العمال بتوفير كل ما يحتاجه الجيش في تلك الحملة، وإزالة كل ما يعوقه من عقبات [٣].

وبالطبع هذا الإشراف والمتابعة الدقيقة من بعض الخلفاء لأحوال عمالهم، قد أفرز الصالح من الطالح من هؤلاء، لذلك أتجه هؤلاء الخلفاء في بعض الأحيان إلى القسم الثاني من رقابتهم المالية .

٢- رقابة التطهير والإصلاح :

لم يكتفِ خلفاء الموحدين من خلال ما سبق في إظهار الصالح من المفسد من العمال والموظفين الماليين، بل لجؤا إلى القسم الثاني من رقابتهم لإدارة البلاد المالية وهو أسلوب تطهير تلك الإدارة من العناصر الفاسدة وإبدالها بعناصر صالحة، بعد تأديب تلك العناصر الفاسدة ومعاقبتها على ما اقترفته من تجاوزات مالية في حق الدولة والناس . فمثلاً عندما أجاز الخليفة يوسف بن عبد المؤمن جوازه الثاني

---

[١] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٢٩، ٢٣٠.

[٢] المصدر السابق : ص ١٨٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص ١٣٦، ١٣٧.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٨٦.

للجهاد بالأندلس في نهاية عام ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م، أقام بمدينة فاس شهر ذي الحجة من السنة المذكورة حتى أوائل عام٥٨٠هـ/ أبريل ١١٨٤م، وفي خلال تلك الفترة تابع الخليفة الموحدى بنفسه مهمة القضاء على المفسدين من العمال والولاة المتجاوزين . فأوقع بعبد الرحمن بن يحي المشرف بمدينة فاس بعد أن تأكد من جرائمه، فأنزل به العقاب هو ومن عاونه في جرائمه مثل إبراهيم بن عبد الله الجيانى الخازن على المال الذهبى وكذلك خازن الطعام [١].

كما أن الناصر الموحدى عندما خرج عام٦٠٧هـ/ ١٢١٠م في حملة عسكرية للدفاع عن الأندلس ضد هجمات الفونسوا الثامن ملك قشتاله، قد وجد حالة المغرب المالية يُرثى لها بسبب الفساد المالي، الذي استشرى في بعض المناطق المركزية كمدينة فاس، فتأثر الخليفة الناصر لما رأى من هذا الإهمتال وشدة إغفال المكلفين بالأعمال، فأتخذ قراره بتوقيع العقوبة على المستهترين منهم وأنزل السطوة على كل من تبين له أنه له يد في وقوع هذا الضرر . حيث أمر باعتقال عامل فاس (عبد الحق بن أبى داوود)، وكافة عماله ومن خدمه في جميع البلاد وإستصفاء أموالهم . كما وجه الخليفة الناصر عقابه هذا إلى كل من كانت تطابق أحواله أحوال صاحب فاس، فتم القبض على عامل قصر كتامة [٢] (محمد بن يحي المسوفى) كما قبض على أصحابه [٣].

إذن فقد نجح خلفاء الموحدون في الحد من التجاوزات المالية في معظم الأحيان

---

[١] ابن عذارى : المصدر السابق، ص ١٥٨، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٦، ٧٧ .

[٢] قصر كتامة : ويسمي القصر الكبير، ويسمى أيضاً قصر عبد الكريم وهي بلدة معروفة بالمنطقة الخليفية بالمغرب الأقصى، وتبعد عن ساحل المحيط بنحو ٣٦ ك م، أنظر : مجهول : الاستبصار، ص١٨٩، ١٩٠، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص١٤٦.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٦٠ ، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ١١١، ١١٣

وفرض العدل، ولكن هناك سؤال يطرح نفسه في هذا الصدد، ما التجاوزات التى كشفت عنها رقابة الموحدين لعمالهم ؟ وبالإجابة علي هذا السؤال نجد :

ب- مظاهر التجاوزات المالية :

يبدو أن الفساد المالي قد شمل جميع فئات العاملين بالإدارة المالية حتى فئة الوزراء وكبار الموظفين الماليين لم يسلموا من ذلك. فنجد الوزير عبد السلام الكومى يطمع ويحتال في جمع الغنائم بعد فتح مدينة قابس[١] أثناء غزوة المهدية، التي قام بها عبد المؤمن بن علي عام ٥٥هـ/ ١١٥٩م، يقول ابن عذارى : " واستبد عبد السلام بجمع الغنائم والأموال، وتنفيل ما شاء من الأنفال، فنسب إليه الاحتجان في الأموال والإنكار لها والكتمان "[٢] . وقد توالت شكاوى المغاربة من جرائم عبد السلام الكومى المالية هو وعماله وأقاربه من قبيلة كومية على الخليفة عبد المؤمن بن على، حتى بعد إنتهاء الغزوة المذكورة سابقاً. وكانت أغلب هذه الشكاوي تتحدث عن نهب عبد السلام الكومي وعماله وأقاربه للأموال والجباية في المناطق التي يمرون بها[٣].

ومن تلك التجاوزات ما ظهر في عصر الخليفة عبد المؤمن من أن بعض الجباة

---

[١] قابس : مدينة من بلاد إفريقية بينها وبين القيروان أربع مراحل، وبينها وبين طرابلس ثمانية أيام، وبينها وبين البحر نحو ثلاثة أميال، وهى مدينة كبيرة قديمة عليها سور صخر من بناء الأول، ولها حصن حصين وأرباض واسعة، وفيها فنادق وحمامات، ولها وادي يسقى بساتينها وأرضها ومزارعها، وهو يصب في البحر، وأكثر جناتها فيما بينها وبين البحر وهي كثيرة الثمار، أنظر : الحميري : مصدر سابق، ص٤٥٠.

[٢] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص٦٧.

[٣] المصدر السابق : ص٦٨.

والعمال يفرضون على الناس المغارم والمكوس [١] . كما وجد جماعة اخري من عمال الدولة يفرضون ضرائب جائرة على التجار والمسافرين ويدعون انها تخص الدولة [٢] . ولم يقتصر فساد هؤلاء العمال على فرض الإتاوات على التجار المسافرين، بل كانت أيديهم تمتد إلى الأموال المخزنة في بيت المال فيسرقون منها ما يريدون : " وتمتد أيديهم إلى المخازن هنالك فيعيثون فيها ويتحكمون، ويجرؤون في التعدى عليها ملء شأوهم، وأنفسهم يظلمون " [٣] .

ويبدو أن نطاق التجاوزات المالية الجغرافى كان في أكثر من إقليم ومنطقة، فقد أُرسلت أكثر من رسالة لأكثر من مكان سواء في المغرب أو الأندلس تتضمن ذكراً لتلك التجاوزات، مثل الرسالة التي أرسلت من قبل عبد المؤمن بن علي إلى الطلبة الذين ببجاية وأهلها، ومما جاء فيها يؤكد نفس المعنى : " وليكشف عن الذين يغرمون الناس ما ليس قبلهم، ويأكلون بالباطل أموالهم "[٤].

وقد استمرت تلك المفاسد من خيانة في أداء الواجب والتعدي على أموال الدولة من قبل العمال بكافة فئاتهم في عهد خلفاء عبد المؤمن بن على[٥]. كما ظهر منذ عهد الخليفة يعقوب المنصور ومن بعده الخليفة الناصر نوع جديد من تلك المفاسد وهو الإهمال والتفريط والمداهنة [٦] حتى وصل الأمر إلى خواء المخازن من الأموال

---

[١] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٣، ١٩٤، ابن عذارى : مصدر سابق، ص٣٧، ٣٨.

[٢] ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٩٤.

[٣] ابن القطان : المصدر السابق، ص ١٩٩.

[٤] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق احمد عزاوى ص ١١٦ .

[٥] ابن غازي : مصدر سابق، ص ٧٤، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دوة الموحدين، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، ص١٥٢.

[٦] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٢٢٤ .

بسبب هذا الإهمال وشدة إغفال المكلفين بالأعمال، لاسيما في مدينة فاس وقصر كتامة [١].

كما انتشرت الرشاوى من قبل الأهالي لهؤلاء العمال عند قضاء أية خدمة من خدمات الدولة، فأي شخص يحتاج لقضاء مصلحة أوخدمة يختص بها عامل من عمال الدولة، يجب "مصانعة "هذا العامل أي رشوته [٢].

وتعدت التجاوزات المالية حدود الوزراء والعمال الماليين إلى أصحاب مناصب يُفترض أنهم يحكمون بين الناس بالعدل مثل القضاة، فبعض القُضاة أُتهِمُوا بالاختلاس مثل قاضي القضاة أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مروان التلمساني والذي تولى القضاء في عهد المنصور الموحدى، وعزل منها عام ٥٩٢هـ/ ١١٩٥ م بعد اتهامه في اختلاس مقدار من أموال الصدقات التي خرجت على يده [٣].

كما أن الجرائم المالية أيضا تعدت حدود العمال والمشتغلين بالشئون المالية لتضم عاملين في الدولة ليس لهم علاقة بتلك الشئوون المالية، فالرقاصون – العاملون بالبريد وتوصيل الرسائل – قد امتدت أيديهم أيضاً إلى أموال الناس والدولة بالباطل، وهذا ما ندد به عبد المؤمن بن على في رسالته التي أرسلها إلى أهل الأندلس من تينملل عام ٥٤٣ هـ / ١١٤٨ م، وقد جاء فيها : " هؤلاء الراقصين ... أنهم يأخذون الناس بالنظر في كلفهم، ويلزمونهم في زادهم من كل موضع

---

[١] المصدر السابق : ص ٢٥٩، ٢٦٠.

[٢] ابن الزيات التادلى : التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبى العباس السبتى، تحقيق أحمد التوفيق، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولى١٩٨٤م، ص٢٧٠.

[٣] ابن سعيد : الغصون اليانعة، ص ٣٢، ٣٣.

وعلفهم، وهذا فعل كل فرقة منهم في سيرها، وسوء رأيهم بذلك في المخازن وغيرها "[١].

إذن فقد انتشرت التجاوزات المالية بشكل شمل جميع عناصر الإدارة الموحدية، كما تعددت تلك التجاوزات فظهرت جرائم اختلاس أموال المخزن واحتجان الموارد المالية، بالإضافة إلى تغريم الناس لضرائب زائدة ياخذها هؤلاء العمال ولا تذهب لخزانة الدولة، كما شملت تلك الجرائم الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية، والرشاوى من الأهالى مقابل تقديم خدمات حكومية من هؤلاء العمال، ولكن يحق للمرء أن يتساءل كيف استطاع الخلفاء الموحدون كشف كل هذه الجرائم أو بطريقة أخرى ما هي طرق كشف هذه الجرائم ؟

ج- طرق كشف التجاوزات المالية والتحقيق مع المتهمين :

اتبع الخلفاء الموحدون مجموعة من الطرق والوسائل لكشف الجرائم والتجاوزات المالية – سابقة الذكر – ومن هذه الطرق استدعاء العاملين أنفسهم وسؤالهم عما يقومون به، وفي خلال ذلك يمكن للخليفة قراءة ما يبطنه هؤلاء العمال بتفرسه في بواطن كلامهم وحركاتهم وقدرتهم على كتم أسراره[٢].

ومن طرق الخلفاء الموحدين لاكتشاف التجاوزات المالية أيضاً مراقبة العمال

---

[١] ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٩٨، مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص ٢٧.

[٢] عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢٣٦، الذهبى : تاريخ الإسلام ، جـ٤٢، ص ٢١٩، عز الدين علام : الاداب السلطانية، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ٢٠٠٦م، ص ١٧٢،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,pp.275,276.

والولاة عن طريق استقدام من يعتد به من أهل عمالتهم[١] . وفي بعض الأحيان كان الصراع والضغينة يساعدان في إرشاد وتأليب الخليفة من قبل أحد العاملين أوالمسئولين في الدولة، على عامل أخر وفضح ما يفعله هذا العامل من جرائم ومفاسد[٢] .

كذلك من طرق كشف التجاوزات المالية شكاوى الرعية أنفسهم، فقد دفع ظلم هؤلاء العمال والموظفين إلى ظهور قاعدة عريضة من المجتمع تعارض تصرفات هؤلاء العمال، وبالتالى تشجع الكثير من أهل المغرب والأندلس على شكوي هؤلاء العمال إلى خلفاء الموحدين : " فَتَشَكَّى أهل العدوة بعمال عبد السلام من حمله على الرعية وظلمهم وتعديهم ومن كوميه إخوانه ووصفوهم باحتجان الأموال والجباية في جميع الأعمال وأطنبوا في التشكي والتبكى "[٣] . وكانت عادة استقدام جماعة من الرعية من قبل الخليفة لسؤالهم عن العامل أو المسئول في منطقتهم، أوقدومهم بأنفسهم للشكوى لدى الخليفة، قد شاعت عند كثير من خلفاء الموحدين[٤].

كما كانت (الزيارات الميدانية) للخلفاء من الطرق المهمة – أيضاً – في كشف التجاوزات والجرائم المالية لعمالهم على أرض الواقع بدون وسيط، حيث قام خلفاء الموحدين بتفقد أحوال الأقاليم بأنفسهم والإطلاع على سير عملهم وتصرفاتهم .

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٦٨، ٢٠٠ ، عز الدين علام : مرجع سابق، ص ١٧٢.

[٢] ابن عذاري : مصدر سابق، ص ٦٧، ٦٨، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ١٨١، ١٨٢.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٦٧، ٦٨، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص ١٥٢.

[٤] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ١٣٥ ، ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٤٩، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص١١٦.

فكانوا يغتنمون فرصة مرورهم بمواطن العمال، مجتازين في حملة عسكرية لتفقد سيرت هؤلاء العمال بين الناس . فالخليفة الناصر الموحدى أشتهر بمتابعة عماله في كافة ولايات المغرب، خاصة عند مروره بتلك الولايات أثناء حملاته العسكرية . فمثلاً أثناء عودته من بلاد افريقية بعد حملته عليها نزل مدينة فاس عام ٦٠٤ هـ/ ١٢٠٧م، حيث قام بالتفتيش على عماله ومتابعة ما بيدهم من أعمال [١].

ولا يُستبعد أن "بث العيون" كان من بين الوسائل الفعالة في مراقبة أحوال "العمال والولاة"، حيث يتم إرسال العيون إلى كل أرجاء أقاليم المملكة، متنكرين في هيئة تجار ومسافرين ودراويش تكون مهمتهم إعداد تقارير عما شاهدوه وسمعوه حتى لا تبقى أي منطقة في حكم المجهول . وعلى الخليفة حينما يقلد شخصاً ما على إحدى المناطق أن يرسل في أثره "مخبراً" سرياً إلى عين المكان يطلعه على حقيقة الأوضاع "المحلية" وسلوك موظفيه مع رعاياه، حتى يتمكن من اتخاذ القرار الملائم طبقاً لما ورد إليه من أخبار، ولعل وظيفة "صاحب البريد" أو "الرقاص" تأخذ كامل أبعادها في هذا السياق[٢]. ولكن كيف كان يتم القبض علي من يُتهم بإحدي الجرائم المالية ومن كان المسئول عن التحقيق معه وطريقة التحقيق؟

كانت المباغتة والمفاجأة هي إحدى الوسائل للإسراع في القبض على من اتُهم في إحدى قضايا الفساد المالي، وذلك بأن يجد المتهم نفسه محاطاً بجند الخليفة . ويتم مصادرة كل ما معه وما يملكه من أموال عند القبض عليه، حتى لا يتمكن من إخفاء

---

[١] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٠ ، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص ١٧٧.

[٢] الماوردى : نصيحة الملوك، تحقيق خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الاولى١٩٨٣، ص١٩٠، عز الدين العلام : مرجع سابق، ص١٧١.

بعضها، ثم يكبل هذا المتهم ويأخذ لدار الإشراف حتي يتم التحقيق معه [١].

ويبدو أن خلفاء الموحدين كان يقومون بعملية التحقيق مع المتهمين في قضايا التجاوزات المالية بأنفسهم في بعض الأحيان، فالخليفة عبد المؤمن تولى التحقيق مع الوزير عبد السلام الكومى بنفسه بعد شكاوى المغاربة منه ومن عماله بسبب احتجانهم للأموال وتعديهم في جبايتها، حيث أمر عبد المؤمن بجمع المشتكين وحضور أشياخ الموحدين وطلبة الحضر والقاضي لسماع أقوالهم في تلك الشكاوى[٢]. وفي أحيان أخرى كان يتولى محاسبة العامل والتحقيق معه قبل نكبته صاحب الأشغال، أو لجنة مختارة من أشياخ الموحدين والكتاب وقاضى بحضور شاهدين[٣].

وكانت مدة التحقيق قد تمتد حتى تصل ستة أشهر. كما اعتمدت طريقة التحقيق مع المتهمين على أسلوب المواجهة بينه وبين الشهود ثم يُواجه المتهم بالأدلة والبراهين التي تثبت فساده، وذلك في حضور السادة والأشراف، ثم يُترك بعد ذلك للمتهم حرية الدفاع عن نفسه بالبراهين والأدلة – إن وُجدت – فمن لم يثبت عليه التهم، أو نال عفو الخليفة أُفرج عنه ورد له أمواله، ومن ثبتت عليه التهمه عوقب على ذلك[٤] . فما عقوبات الفساد المالي ؟

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٥١.

[٢] المصدر السابق : ص٦٧، ٦٨ .

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٦٣، ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٥٩، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ٢٨ .

[٤] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٦٧، ٦٨، ٢٥٢، إمبروسيو هويش ميراندا : مرجع سابق، ص١٨١، ١٨٢.

د – عقوبات التجاوزات المالية :

كان إنزال العقوبات في تلك النوع من الجرائم من الأشياء اللازمة التي يحض عليها الشرع، فحدود الجرائم المالية لاسيما السرقة والاختلاس يجب إقامتها على جميع فئات وطبقات الشعب سواء كان الشخص المعاقب شريفاً أو وضيعاً وقوياً أو ضعيفاً، ولا يحل تعطيل تلك الحدود أو العقوبات بشفاعة ولا بهدية[١]. من هذا المنطلق غدت هذه العقوبات التي تُعرف باسم " النكبات" من أهم ظواهر العصر الموحدى في فترة الدراسة هذه، وقد تنوعت العقوبات والنكبات واختلفت درجة قسوتها من حالة لأخرى ومن فترة لأخرى.

وكان أخف تلك العقوبات الجلد والسجن والنفي[٢]، فمن ضمن العقوبات التي نزلت بالوزير أبي العلاء إدريس بن إبراهيم بن جامع وبنيه – عام٥٧٣هـ/ ١١٧٧م في عهد يوسف بن عبد المؤمن– اعتقالهم ونفيهم إلى مدينة ماردة[٣]بالأندلس، فأقاموا بها في فقر وضِعَةٍ نحو ستة أعوام[٤].

كذلك فعل الخليفة يوسف بن عبد المؤمن مع مشرف تلمسان وأبيه " ابن حبون " عام ٥٧٩هـ /١١٨٣م، حيث تم نفي ابن حبون من مراكش إلى

---

[١] ابن تيمية: مصدر سابق، ص٥٨.

[٢] الونشريسى : مصدر سابق، جـ٦، ص٤٢٣.

[٣] ماردة(Mérida) : هو اسم مؤنث لكورة واسعة بالأندلس متصلة بحوز فريش بين الغرب والجوف وهي من أعمال قرطبة احدي القواعد التي تخيرتها الملوك للسكني من القياصرة والروم، وهي مدينة كثيرة الرخام فيها آثار قديمة حسنة ولها حصون وقري كثيرة، انظر : ياقوت الحموي : مصدر سابق، جـ ٥، ص٣٨، ٣٩ .

[٤] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٣٩، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، جـ٥، ص٩٨، ٩٩ .

بطليوس[١]، وأبقى على ابنه في السجن حتى غزوة شنترين عام٥٨٠ هـ/ ١١٨٤م[٢]. وفي شهر ذي الحجة من نفس العام – أي عام ٥٧٩ هـ/ ١١٨٣م – تم نكبة مشرف مدينة فاس وعمالـه، حيث سجنهم في سجن يتميز بقسوته وصعوبة العيش فيه[٣].

كما عاقب المنصورالموحدى في عام ٥٨٤ هـ / ١١٨٨م مشرف مرسية "ابن رجا" بالجلد بالسوط حتى الموت[٤]، كما نكب عامل فاس " أبو الحسن بن أبى بكر " وعامل مكناسة " أبى الربيع بن أبى عمران" فقد بقى كل منهما محبوساً في بلد عمله وذلك عام ٦٠٤ هـ/ ١٢٠٧ م في عهد الناصر[٥].

أما عقوبة مصادرة الأموال فكانت أشهر العقوبات في العصر الموحدى لمن تثبت عليه تهمة الفساد المالي، فمعظم المذنبين بل جلّهم قد صودرت أموالهم . فمنذ عهد يوسف بن عبد المؤمن(٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م) أصبحت عبارة " فاستأصل أموالهم ورد للمخزن ضياعهم ورباعهم " عبارة عادية ببلاد المغرب، عند

---

[١] بطليوس (Badajoz): بفتحتين وسكون اللام وباء مضمومة وسين مهملة، هي مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة علي نهر آنة غربي قرطبة، وينسب لها علماء وفقهاء كثيرين، انظر : ياقوت الحموي : مصدر سابق، جـ١، ص٤٤٧.

[٢] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ١٥٥، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٢٩.

ومدينة شنترين(Santarém) : بفتح الشين المعجمة وسكون النون وكسر المثناة من فوق والراء المهملة وسكون المثناة من تحت وفي آخرها نون، هي مدينة بالأندلس بالقرب من باجة على ساحل البحر، وقد اشتهرت هذه المدينة بانتاج العنبر الجيد الذي يقذفه البحر إلى ساحله في بعض الأوقات ويُحمل منها إلى سائر البلاد، أنظر : أبى الفداء : تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، د.ت، ص ١٧٢، ١٧٣، القزوينى : مصدر سابق، ص ٥٤٢.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٥٨ .

[٤] المصدر السابق : ص ١٩٩.

[٥] المصدر السابق : ص ٢٤٩.

الحديث عن أي عقاب لعامل مذنب في أغلب التاريخ الموحدى[١] . وسوف نعرض لهذه المصادرات بشئ من التفصيل في الحديث عنها كمورد مالي في الفصل الثاني .

ويرجح أن العقاب المالي للمذنبين لم يقف على مصادرة ما يملكون من أموال، بل تغريمهم مبالغ مالية كبيرة تدفع لخزينة الدولة، تعويضاً عما نهبوه من أموال الناس والدولة، وذلك على شكل أقساط تدفع على مراحل وفترات متتابعة[٢].

أما أشد العقوبات أذى كانت عقوبة القتل للمذنب بجرم مالي، فعبد المؤمن لم يجد مناصاً من قتل وزيره عبد السلام الكومى مسموماً[٣] بعد أن كثرت تجاوزاته المالية[٤]. وفى عام ٦٠٩ هـ/ ١٢١٢م وصلت الأوامر من الخليفة الناصر المتواجد وقتها بالأندلس إلى "ابن مثنى " – صاحب الأعمال المخزنية – بقتل عامل فاس (عبد الحق بن أبى داود) وعماله وعامل قصر كتامة وسبتة (محمد بن يحي المسوفى) وعماله، وهم الذين تم القبض عليهم عام ٦٠٧ هـ / ١٢٠٩م بتهمة الفساد المالى . فأخرج "ابن المثنى" المذكورين بعد الصلاة بحضور الالآف من الناس

---

[١] المصدر السابق : ص١٥٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٠ ، على محمد الصلابى : اعلام اهل العلم والدين باحوال دولة الموحدين، ص ١٥٢، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ١١١، ١١٣، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ٢٩ .

[٢] ابن عذاري : مصدر سابق، ص١٥٨ .

[٣] يرى د/ حسن على حسن أن عقوبة القتل كانت مصير الوزراء في عهد عبد المؤمن، ثم النفي والاعتقال فقط في عهد من جاء بعده، وهذا يتمشى مع تطور نمو الدولة واستقرارها، حيث كانت الدولة في أول أمرها محتاجة للدعم والتمكين، ومن هنا كان القتل مصير كل من تسوّل له نفسه خيانة الدولة، أو استغلال نفوذه، وهذا ما حدث في عهد عبد المؤمن، فإذا ما استقرت الدولة، وتدعم مركز الخلفاء، كان النفي والاعتقال مصير الوزراء، أنظر : حسن على حسن : مرجع سابق، ص ١١٢.

[٤] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٦٨ ، إمبروسيو هويش ميراندا : مرجع سابق، ص ١٨١، ١٨٢ .

فُضربت أعناقهم عبرة للمفسدين [١].

وبذلك تقاطعت ممارسة الحسبة والرقابة مع ظاهرة العنف حتى وصل سقف الحسبة لأول مرة في تاريخ المغرب إلى حد القتل في مخالفة صريحة للنصوص الشرعية وللتقاليد الإسلامية في ما يتعلق بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر [٢].

وتجدر الإشارة إلى أن عقوبات التجاوزات المالية – سابقة الذكر – لم تطبق في كل الأحيان، فقد يعفو الخليفة عن بعض المذنبين، مثلما فعل يعقوب المنصور حين عفا عن الوزير أبي العلاء إدريس بن جامع وبنيه[٣]، بعد أن سجنهم أبوه يوسف بن عبد المؤمن، وذلك بعد أن تولى المنصور خلفاً لأبيه[٤]. كذلك عفا الخليفة الناصر عن الكاتب يوسف بن عمر – كاتب الأعمال المخزنية باشبيلية في أواخر عهد المنصور – ورد له كل ممتلكاته التي صودرت منه . بعد أن حبسه في دار الإشراف بالعاصمة مراكش وصادر ما يمتلكه من أموال' ويرجع ذلك العفو إلي أن هذا الكاتب قد ألف كتاباً في محاسن أبيه الخليفة يعقوب المنصور[٥].

ويبدو أن تلك العقوبات الرادعة كانت في مخيلة كل من يعمل في الدولة، حتى

---

[١] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٦٢، ٢٦٣.

[٢] محمد المغراوى : مرجع سابق، ص٦ .

[٣] بنو جامع : هم أولاد إبراهيم بن جامع، وهو أندلسى – أباؤه من مدينة طليطلة، ونشأ إبراهيم بساحل مدينة شريش بضيعة تسمى روطة – هاجر إلى المغرب، وكان يعمل فى صنعة النحاس، ثم إنضم إلى محمد بن = =تومرت، وعلا أمره معه، وصار فى جملة رجال الدولة، ثم تولى الوزارة لعبد المؤمن، وخلفه أولاده فى كبار المناصب، ولكن سلطانهم إشتد أيام يوسف المستنصر، انظر: عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص١٦٣، ابن سعيد: الغصون اليانعة، ص٣٧.

[٤] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٣٩، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، ص٥، ص٩٨، ٩٩.

[٥] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٥١، ٢٥٢.

أن السيد أبى الحسن والى تلمسان أرسل برسالة إلى العاصمة مراكش عام ٦٠٥ هـ/ ١٢٠٨ م لتوضيح ما في عهدته من أموال وأشغال وهو ما نسمية بـ (براءة الذمة)، حتى يستطيع أن يستقيل لمرضه، وخوفا من ضياع ما لديه من أموال، ويكون محط إتهام فيما بعد إستقالته [١].

إذن فقد تنوعت التنظيمات المالية الموحدية، وتنوعت معها مكوناتها، فقد شملت تلك التنظيمات، سياسات الموحدين المالية، بما تتضمنه تلك السياسات من وسائل لتنفيذها، مثل الرسائل والعملات والتشكيلات الحزبية لاسيما طلبة الموحدين، بالإضافة إلى إستخدام الجيش كأداة في هذا المجال، كما تعرضنا في شرحنا للسياسات المالية الموحدية، لشرعية تلك السياسات سواءً شرعية الموارد، أو شرعية النفقات.

هكذا تنوعت مكونات الإدارة المالية الموحدية، فشملت الدواوين والدور المالية، كما شملت أيضاً الخطط المالية في تلك الفترة، فبالنسبة للدواوين والدور المالية تنوعت هى الأخرى، فشملت دواوين مالية رئيسية مثل ديوان الجباية والمخزن أو بيت المال وديوان الأعمال المخزنية وديوان المستخلص بالإضافة لديواني الجيش (ديوان العسكر وديوان التمييز)، أما دور الإشراف فقد شملت دار الإشراف على عمالة الديوان ودار الإشراف على سكة المسلمين ودار الإشراف على ربط الأمتعة وتغليفها حتى لا تتلف ودار الإشراف على البناء والتجارة ، كما تضمنت تلك الدواوين والدور المالية دور سك العملة والتي ورث الموحدون بعضها عن المرابطين، وبنوا البعض الأخر .

---

[١] المصدر السابق : ص ٢٥٣.

كما تضمنت الإدارة الموحدية – بالإضافة للدواوين والدور المالية، الوظائف المالية والتي قمنا بتصنيفها إلى: وظائف وزارية مثل الوزير وصاحب الأشغال وصاحب الأعمال، ثم تأتى في المرتبة الثانية في الهرم الوظيفي الخطط المتوسطة والتي ضمت هي الأخرى المشرف ورؤساء الدواوين المالية – متولي المستخلص ومتولي المجابى – بالإضافة للولاة والقضاة والكتّاب، كما تضمنت الوظائف المالية أيضاً الوظائف الصغرى وهم صغار الموظفين مثل الماسح والجابي والخزّان، كما تضمنت الوظائف المالية أيضاً وظائف تتعلق بدور السكة مثل ناظر السكة والشاهدان والسكاكين والمدادون والفتاحون والحراس، وبالإضافة للوظائف المالية السابقة فقد كان هناك خطط مالية رقابية مثل المحتسب " صاحب السوق " والأمناء .

وبالإضافة للسياسة والإدارة المالية الموحدية فقد تضمن هذا الفصل أيضاً الرقابة المالية، وهي الضلع الثالث من أضلاع مثلث التنظيمات المالية الموحدية . والتي انقسمت إلي قسمين رقابة التوجيه والإرشاد ورقابة التطهير والإصلاح، كما تناولنا مظاهر الفساد المالي وطرق كشفه وعقوباته في العصر الموحدى .

وبذلك يمكن القول أن السياسة والإدارة والرقابة المالية، كانت ذات فاعلية في النظم المالية الموحدية، بسبب تنوع مكوناتها، وبالتالي حيويتها وقدرتها على الصمود في مواجهة بعض التحديات المالية، لاسيما فيما يخص الموارد والنفقات في تلك الفترة . وهذا ما سنراه في الفصل الثاني .